الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٢٧
الاثنين، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدييه أوبيرتي ..... (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

تقرير الأمين العام (A/53/1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يذكر الأعضاء بأن الأمين العام قد عرض تقريره في الجلسة العامة السابعة المعقودة بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر.

السيد راماكير (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة لا يقدم لنا فقط وصفا صريحا عن جوانب فشل ونجاح الأمم المتحدة في التصدي لمسائل الصراع والسلام والتنمية، إنما يمثل تقريره أيضا قائمة بالمقترحات المعقولة لمعالجة هذه المسائل في المستقبل على نحو أكثر فعالية.

ويوجز الأمين العام رؤيا كيفية وجوب أن تعالج المنظمة في المستقبل التعقيدات التي يواجهها مجتمع الدول المترابطة بصورة متزايدة. ويكمن جوهرها في افتراض مفاده أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور حيوي في عملية التغيير العالمية هذه. ونحن نتفق معه تمام الاتفاق، ونتطلع إلى المقترحات التي يزمع الأمين العام أن يقدمها في هذا الصدد إلى جمعية الألفية.

ونحن من جانبنا على استعداد للإسهام في إيجاد منظمة قوية وفعالة يمكنها أن تقودنا إلى القرن المقبل ونحن مستعدون استعدادا جيدا.

ونرحب بالحجة المتينة التي يسوقها الأمين العام من أجل تركيز الجهود الدولية على منع الصراعات. ومع ذلك، فإن إيجاد حل بعد اندلاع الصراع، وهي الممارسة المتبعة حتى الآن، هو أكثر تكلفة بكثير من حيث معاناة البشر والخسائر المادية على حد سواء.

وهذه السياسة الوقائية هي ضمان ينم عن طموح. وهي تقتضي نهجا واسع النطاق يجمع بين الأدوات السياسية والأمنية وبين أنشطة التنمية للأجل البعيد

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وأنشطة إعادة الإعمار والتأهيل للأجل المتوسط، فضلا عن المساعدات الإنمائية الطارئة للأجل القصير.

ونعتقد مع الأمين العام أن بوسع مجلس الأمن أن يضطلع بدور رئيسي في هذه الاستراتيجية الشاملة. فمن شأنه أن يقتضي من المجلس ألا يولي اهتماما منهجيا للجانبين السياسي والعسكري للأزمات فحسب. ويتعين عليه أيضا التصدي لجميع تلك التهديدات الهائلة للأمن البشري بما يتعدى العنف والعدوان السافرين. فالفقر والتوترات العرقية والكوارث الطبيعية تهدد بيئة الإنسان كذلك باعتبارها أسبابا جذرية للعديد من الصراعات.

وفي هذا السياق، فإن إشارة الأمين العام إلى إمكانية أن يقوم مجلس الأمن، وفقا للمادة ٦٥ من الميثاق، بطلب المعلومات والمعونة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، هي إشارة هامة وينبغي متابعتها أو استكشافها إلى حد أبعد.

إن تقرير الأمين العام هو علاج شاف لشعور الدول الأعضاء بالرضا الذاتي عما أنجزته للتصدي لتحديات التنمية. ونحن نشاطر الأمين العام شعوره بالقلق ذلك أنه بينما هناك قطاع كبير من البشرية لا يزال يواجه ظروف عيش مزرية، فإن مستوى تدفق المساعدات إلى البلدان النامية مستمر في التراجع. والمقلق كذلك هو الاتجاه المتزايد فيما بين المانحين نحو إفراد المساعدات لأغراض معينة وتجاهل الاحتياجات الحقيقية للمتلقين.

ولا يسعني من على هذا المنبر إلا أن أؤكد للأمين العام أن بلادي ستلتزم بهدف المساعدة الذي فرضته على نفسها، ويتمثل في نسبة ٠,٨ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي.

وتؤمن بلادي بشدة بقيمة قنوات التنمية المتعددة الأطراف. فهي، مثلما عليه الحال، تضمن توزيعا متوازنا للمساعدات. لذلك، يمكننا أن نؤيد بصدق ادعاء الأمين العام بأن الأمم المتحدة تتصف بقيمة إضافية بوصفها مؤسسة عالمية للتنمية.

وبناء عليه، تزمع هولندا أن تزيد إسهامها في التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف. وأقر بصراحة أن قرار القيام بذلك يستلهم أيضا الإصلاحات والابتكارات التي استهلها الأمين العام في مجال أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية.

ومع ذلك، لا تعتورنا أوهام بأنه حتى المساعدات السخية يمكنها أن تكون الآلية الوحيدة للتغيير الاجتماعي والاقتصادي. وعلى العكس من ذلك، فإن أهم إسهام في هذا الصدد يتألف من موارد وطنية ووسائل مالية. ونحن نرى أن استراتيجيات التنمية ينبغي أن تركز في الدرجة الأولى على أن يصل تأثير السياسات الوطنية السليمة والحكم الصالح إلى أقصى مدى، مما يفضي إلى بلوغ التنمية المستدامة وتهيئة الظروف المؤاتية لاجتذاب الاستثمارات الخاصة.

وفي المجال الإنساني، نرحب بإعادة تنظيم الأمانة مما أدى إلى إنشاء مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وتحت القيادة البارعة لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، فإن منظومة الأمم المتحدة تعمل باطراد على تحسين وصقل قدرتها على الاستجابة للكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان عندما وأينما تقع.

وقد يكون هذا الوقت وهذا المكان هما الأنسب للتذكير بالمناقشة التي أجريت قبل أيام قليلة في مجلس الأمن بشأن حماية موظفي الإغاثة الإنسانية. والواقع أنه في مجال الحماية هذا من الأساسي توفير الموظفين الذين يعملون غالبا في ظروف بالغة الخطورة.

وبطبيعة الحال، فليس محض صدفة أن يجري في هذه القاعة إبان الأسبوعين السابقين مناقشة مسألة العولمة من جانب جميع رؤساء الدول، ورؤساء الحكومات ورؤساء الوفود تقريبا. وعلى أية حال، قدم الأمين العام لنا في تقريره بعض الأسباب الوجيهة للاشتراك في المناقشة المستمدة بشأن طريقة التصدي لهذه الظاهرة، التي تؤثر علينا جميعا بطريقة أو بأخرى.

والواقع أن هذا الموضوع قد أدرج على نحو راسخ في جدول أعمال الأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان أن تضطلع جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، التي تجتمع في هذه اللحظة نفسها في واشنطن، بتطوير نهج مشترك إزاء الآثار المترتبة على هذه العملية من خلال تشاطر المعلومات والتحليلات ومن خلال انتهاج الاتساق والتكامل في سياساتها العامة. والآثار السلبية المباشرة - أي تهميش المجموعات الاجتماعية والبلدان الأقل نموا - تتطلب اهتمامنا الخاص.

ويؤكد الأمين العام وبحق على أن تعزيز حقوق الإنسان ينبغي ألا يعامل كشيء منفصل عن أنشطة المنظمة الأخرى. ويصف هذا على أنه خيط مشترك يتخلل جميع هذه الأنشطة. ونحن نؤيد وجهة النظر هذه. فبعد مرور خمسين سنة على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أصبح من الواضح أكثر فأكثر أن سياسة عامة تتعلق بحقوق الإنسان لا يمكن أن تقف عند وضع المعايير والبيانات الحماسية: ويجب أن تشمل الإنذار المبكر، ومنع انتهاكات حقوق الإنسان وعلاجها. ولا يمكن تحقيق نتائج إلا بانتهاك سياسة متكاملة في مجالات السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ولهذا السبب، سنواصل الإسهام في إنفاذ هذا النهج، الذي أوجزه الأمين العام بطريقة بليغة في تقريره.

وفي الوقت نفسه، يجب أن يكون واضحا أنه في إطار هذه السياسات المتكاملة ينبغي إعطاء الوزن المناسب للنظام القانوني الدولي. ونحن نتشاطر تفاؤل الأمين العام بشأن زيادة الوعي بضرورة استناد النظام الدولي إلى المعايير والقواعد القانونية. فالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ما برحتا تسهمان، في إطار ولايتيهما، في الجهود النبيلة للقضاء على ثقافة عالمية هي ثقافة الإفلات من العقاب. ونحن على ثقة بأن المحكمة الجنائية الدولية ستضطلع بدور مماثل عندما يحين الوقت.

ونرى أن الأمم المتحدة، من عدة نواح هامة، تسير تماما على طريق الإصلاحات التي بدأها الأمين العام في العام الماضي. والواقع، أنه تم تحقيق الكثير حتى الآن، ونحن نتفق مع الأمين العام بأن أسرة الأمم المتحدة تتصرف اليوم بقدر أكبر من وحدة الهدف واتساق الجهد أكثر مما كان عليه الحال قبل سنة فقط. ونحن مقتنعون، في ضوء هذا التقدم، أن أسرة الأمم المتحدة والدول الأعضاء على حد سواء ستؤيدان الإصلاح بوصفه عملية مستمرة لتمكين البشرية، من التصدي بفعالية في أية لحظة للمسائل العالمية الناشئة.

السيد بنزيللا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أشكر الأمين العام على الأفكار التي عرضها في تقريره عن أعمال المنظمة خلال فترة الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. وإننا نتشاطر رؤيته بشأن دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. فعالمنا سيكون عالما يتسم بالعولمة والترابط.

ومنذ أواسط التسعينات شكلت العولمة محرك النشاط الاقتصادي، وتحرير الأسواق، وزيادة تدفق الاستثمارات، وثورة الاتصالات. واضطلعت البلدان النامية بتنفيذ إصلاحات عميقة وذلك كي تتمكن من الاندماج في هذه الحالة الجديدة. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن التحدي الذي نواجهه لا يتمثل في مقاومة العولمة، وإنما في الاستفادة من آثارها الإيجابية وتحييد آثارها الضارة.

وتدلل الوقائع على أن الازدهار الاقتصادي الذي شهدته السنوات الأخيرة يسير جنبا إلى جنب مع الفقر المدقع. فخُمس البشرية يجب عليه أن يعيش على دولار واحد فقط في اليوم. وعلاوة على ذلك، فإن الحجم الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية ما فتئ يتناقص باستمرار.

وبسبب الطابع العالمي للأمم المتحدة وولايتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الواسعة النطاق، فإنها تمتلك القدرة والشرعية لاقتراح تدابير تتيح للعولمة أن تعود بالفائدة على الجميع وأن تشمل بلداننا ومجتمعات ظلت قائمة على هامش العملية. ولذا فإننا نقدر أهمية المساعدة الإنمائية التي قدمتها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها للقضاء على الفقر والنهوض بالتنمية الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والحكم الصالح وحقوق المرأة.

وينبغي للإصلاح المؤسسي داخل الأمم المتحدة أن يمكن من اتخاذ تدابير بشأن الوقائع الجديدة التي ولدتها العولمة. ونرى أن هذه هي الفكرة الرئيسية في تقرير الأمين العام ونحن نوافق عليها تماما. فالأمم المتحدة ينبغي أن تمثل صوت الأغلبية، وصوت الأصغر والأضعف - إذ يبدو أنه لا يوجد لديهم جدول أعمال يمثل مصالحهم في عالم لا ضابط له.

ومن بين المشاكل العالمية التي يعانيها عالم اليوم، فإن التدهور البيئي في مختلف أشكاله يتطلب استجابة ملحّة من جانب الحكومات والمجتمع المدني. وتفهم الأرجنتين هذا التحدي وهي مقتنعة بأن التدابير المعزولة لا تكفي للتصدي للمشاكل العالمية مثل تغير المناخ. ونحن نرحب باعتماد بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ونفخر إذ أن الأرجنتين ستستضيف في الفترة من ٢ - ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية.

وفي عالم يتسم بالعولمة والترابط، فإن حماية حقوق الإنسان وتشجيعها هما عنصر أساسي في السلم والأمن الدوليين. فالفقر المدقع والنزاعات الأهلية تجعل أنظارنا أحيانا عاجزة عن رؤية الحريات الفردية. ولهذا يجب النظر إلى تعزيز حقوق الإنسان بمعزل عن أنشطة الأمم المتحدة الأخرى، بل يجب النظر إليه كعنصر مشترك بينها جميعا، وبخاصة منع النزاعات وتعضيد السلام والتنمية.

وكما نتشاطر المهمة المشتركة المتمثلة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، فيجب علينا أيضا أن نتخذ تدابير حازمة ضد الاتجار بالمخدرات والإرهاب. ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لمشكلة المخدرات واعتماد الاتفاقية الدولية لمنع الهجمات الإرهابية بالقنابل هما مثالان ملموسان على العمل المشترك من أجل التصدي للتهديدات العالمية، ونرى هذا العمل المشترك أيضا في مجال المساعدة الإنسانية: فمنذ إطلاق مبادرة "الخوذ البيض" سعت إلى توليد وعي في أوساط المجتمع بضرورة العمل المشترك. وأنه لمن المخزي أن تحبط روح التضامن هذه عندما يحال دون تلقي المحتاجين للمساعدة الإنسانية وعندما تشن هجمات على الموظفين الدوليين المسؤولين عن توزيع هذه المساعدة.

وإن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين هو الدور الذي لا غنى عنه للأمم المتحدة. فإذا لم يضطلع بهذه المسؤولية، لا يمكن لأية أنشطة أخرى أن تنفذ بفعالية. وإننا نتفق مع الأمين العام على أنها بالاقتران بالنزاعات بين الدول، والكوارث الطبيعية، فإن التوتر الإثني، والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان وحالات الطوارئ الإنسانية الخطيرة، كلها تشكل مصادر قوية لعدم الاستقرار الذي يمكن أن يعطل السلم والأمن في منطقة معينة.

وتقتضي هذه النزاعات من مجلس الأمن حساسية جديدة، لا يمكن أن تتولد إلا بزيادة الوعي المباشر بالحقائق في البلدان المعنية، وبالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية السائدة في المناطق التي تحدث فيها تلك النزاعات. ومن ثم فإن هناك حاجة إلى المزيد من الشفافية في عمل المجلس، واتصاله على نحو أوثق بالجمعية العامة، والحوار الصريح مع أطراف المنازعات والبلدان المساهمة بقوات. وفي هذا الصدد، ينبغي أن ننظر بتفصيل في اقتراح الأمين العام الخاص بإقامة التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على أساس المادة ٦٥ من الميثاق.

ويلعب نزع السلاح دورا محوريا في مجال الأمن والسلم. ونحن نشاطر الأمين العام القلق فيما يتعلق بالتجارب النووية الأخيرة. وفي ذات الوقت، ننظر بأمل إلى التصريحات الصادرة من الهند وباكستان بشأن التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويسرني أن أعلن أن هيئتنا البرلمانية قد وافقت في ٢٤ أيلول/سبتمبر على تلك المعاهدة التي سيتم التصديق عليها قريبا.

ومن التطورات الإيجابية الأخرى ماتم في أوتاوا من اعتماد للاتفاقية التي تحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والتي وقّعت عليها الأرجنتين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

وتؤيد الأرجنتين أيضا إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية كوسيلة للتوصل تدريجيا إلى إخلاء العالم من الأسلحة النووية، وتؤيد بحزم المبادرة الرامية إلى إعلان نصف الكرة الأرضية الجنوبي منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بالسوق المشتركة للمخروط الجنوبي، بالإضافة إلى بوليفيا وشيلي، تجدر الإشارة إلى الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة، والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، والإشارة إلى إعلان أوشوايا، الذي ينشئ منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ويتضمن قرارا بالمضي قدما إلي إعلان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي منطقة خالية من الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

ويشدد الأمين العام في تقريره السنوي على حقيقة أن عدد موظفي الأمم المتحدة المعينين في عمليات حفظ السلام آخذ في التناقص منذ عام ١٩٩٠. إلا أن ذلك لا يعني أننا أصبحنا نعيش في عالم أكثر أمانا. وينبغي أن تظل هياكل حفظ السلم متوفرة دائما عند الحاجة إلى القيام بعمليات وزع غير متوقعة. ونعتقد أنه ينبغي ألا يقيد عدم توفر الموارد المالية هذه الولاية الأساسية لمنظمتنا.

والأرجنتين، التي تحتل المرتبة الثامنة بين أكبر البلدان المساهمة بقوات، وتحتفل في هذه السنة بالذكرى

الأربعين لمشاركتها في عمليات حفظ السلام، تجدد مرة أخرى التزامها بدعم هذه العمليات.

وعلاوة على ذلك، فإن الأرجنتين جزء من قوات الانتشار السريع ومنظومة الترتيبات الاحتياطية. وهي تبقي قواتها على مستوى رفيع من التدريب، وتقدم دورات تدريبية تحت إشراف ضباط أرجنتينيين وأجانب في مراكزها التدريبية. وقد شرف الأمين العام خلال زيارته الأخيرة لبوينس آيرس ذلك المركز بحضوره إليه.

وتعزز نظام الأمن الجماعي وحكم القانون بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية مؤخرا. ونحن نوافق تماما على تقييم الأمين العام فيما يتعلق بأهمية المجتمع المدني في عملية إنشاء تلك المحكمة. ونود أن نشيد بصفة خاصة بالتحالف الدولي من أجل المحكمة الجنائية، الذي وجه جهود مئات المنظمات غير الحكومية، وأقام حوارا دائما ومثمرا بين الحكومات.

إن العرض الموجز الذي قدمته للتو يعكس التزام الأرجنتين، والتزام أمريكا اللاتينية، تجاه الأمم المتحدة والمقررات التى اتخذتها الجمعية العامة. وسيتعزز هذا الالتزام لأن عدم اليقين السائد اليوم في الساحة الدولية يتطلب وجود منظمة أكثر نشاطا وجسارة لتحقيق مقاصد الميثاق.

السيد باوار (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أثني عليكم، سيدي الرئيس، على المهارة التى تديرون بها عمل الدورة الثالثة والخمسين.

واسمحوا لي أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره عن عمل المنظمة، الذي هو موضوع مناقشة اليوم، وأن أثني عليه لما تميز به التقرير من جودة. وسأقصر كلامي على عدد قليل فقط من الموضوعات التي غطاها في هذا التقرير.

إننا نؤمن بأنه يجب على جميع الدول الأعضاء أن تعمل معا لتعزيز الأمم المتحدة، وجعلها تعمل بطريق أكثر ديمقراطية وتمثيلا، وأن تكفل من خلالها قدرتنا على تسخير القوى والطاقات التي أطلقها انتهاء الحرب الباردة لخير الجميع. والأمم المتحدة هي وحدها التي تستطيع أن تطور وتحدد وتعزز جدول أعمال عالميا شاملا وقادرا على الرد على تحديات القرن المقبل. ومن البديهي أن للأمانة العامة دورا بالغ الأهمية لتؤديه. فهي، إذ يقودها الأمين العام بصورة ممتازة، ينبغي من ناحية أن تعكس بإخلاص في عملها الأولويات التي تحددها الدول الأعضاء، والتي يتم إنفاذها من خلال الولايات الحكومية

الدولية؛ ومن ناحية أخرى، من مسؤليتنا أن نوفر للأمانة العامة الموارد اللازمة لأداء العمل الذي أسند إليها.

ونحن نثني على تصور الأمين العام للمنظمة، الذي يضع نزع السلاح في موضع قريب من قلب رسالتها المتمثلة في السلم والتنمية. ومع ذلك، فإننا نشعر بخيبة الأمل إذ أنه يظهر من التقرير أن ما يشغل بال الأمم المتحدة لا يزال هو عدم الانتشار وربما خفض الأسلحة النووية، وليس القضاء الكامل عليها. ومع أن الحرب الباردة أصبحت الآن جزءا من التاريخ، فإن المجتمع الدولي لم يستطع التعامل مع المشكلة العالمية الأساسية المتمثلة في الاحتفاظ بأكثر من ٣٥٠٠٠ قطعة من هذه الأسلحة في مستودعات الدول الحائزة للأسلحة النووية، وليست لبقية العالم كلمة فيما إذا كانت هذه الدول ستخفض من مخزونها أم لا، وإذا كانت ستخفض، فبأي معدل.

إن ما تريده الهند، وما تريده حركة عدم الانحياز، ليس تخفيضا طفيفا للأسلحة النووية، مصحوبا برفع كفاءة الترسانات الحربية وتحديثها الاستراتيجي، ولكن القضاء عليها، وليس في مستقبل بعيد إلى درجة الاستحالة، ولكن في إطار زمني قصير، يمليه الإحساس بطابع العجالة والالتزام السياسي. وقد شدّدنا من هذه المنصة في مرات عديدة على الأهمية الأساسية لتعزيز نزع السلاح النووى لحماية مستقبلنا الجماعي. وها نحن نفعل ذلك مرة أخرى. وينبغي لهذا الهدف أن يصبح الآن في متناول أيدينا. ونعتقد أنه وفقا لمبادئ وأولويات الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، تقع على الأمم المتحدة المسؤولية الأولى عن تعزيز نزع السلاح، وينبغي أن يؤكد هذا ويتابع من ضمن أولوياتها العليا.

وكما لاحظ الأمين العام، لا يمكن لحفظ السلام إلا أن يظل مجالا هاما في عمل الأمم المتحدة. ونحن نتفق مع التقرير في أن التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية التي تتيح لها ولايتها أداء مثل هذا الدور، يمكن أن يكون مفيدا في عمليات حفظ السلام. إلا أنه لا يمكن للأمم المتحدة أن تتنازل عن سلطتها في حفظ السلام أو توكلها إلى أية هيئة أدنى منها، ولا أن تصبح أداة لبلدان أو منظمات إقليمية للنهوض بخطط ليست هي خطط الدول الأعضاء كافة.

لدي كلمة بخصوص الجزاءات. إن التقرير يرحب بمفهوم الجزاءات الذكية. إلا أن السجل يبين أنه بالنسبة لبلدان عديدة شغوفة بفرض جزاءات، الجزاءات الذكية هي تلك التي تلحق أقل ضرر بالذين يفرضونها وتسبب كثيرا معاناة بالغة لسكان البلدان المستهدفة الأبرياء في كثير من الأحيان. ولقد قلنا دائما إن الجزاءات أداة فظة. إنها يجب أن تستخدم باقتصاد وبمنتهى التروي من جانب المجتمع الدولي.

يذكر التقرير أن الأمم المتحدة "بدأت ... تعتمد مفهوما شاملا وجديدا للأمن" ويمضي قائلا إنه تبعا لذلك، ينبغي أن يوسع أيضا دور مجلس الأمن. وهذا أمر يتطلب دراسة بالغة العناية. لسنوات، اعترف على نطاق واسع بأن أمن الأمم، والسلم الدولي، لهما أبعاد متعددة. وكان هذا بالفعل هو السبب في أن كلفت الأمم المتحدة، منذ عدة سنوات، بدراسات بشأن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية. لكن هذا أمر مختلف تماما حتى يحتج بأنه نتيجة له يكون مجلس الأمن هو الذي ينبغي أن يتولى دورا موسعا. وعلى العكس من ذلك، هذا المفهوم الفلسفي للأمن لا يمكن أن يتناول بشكل مناسب إلا في هيئة مثل الجمعية العامة، ذات العضوية العالمية والولاية العامة.

نلاحظ باهتمام الإشارة الواردة في التقرير إلى "السلطة العالمية للناس" التي أظهرت في المفاوضات المتعددة الأطراف التي جرت مؤخرا، والمفاوضات بشأن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أشير إليها بأنها أحد هذه الأمثلة، حيث حركت أفرادا وجماعات قضية "مشتركة" ودعمهم الرأي العام العالمي". ومرة أخرى، ينبغي للأمم المتحدة أن تخطو بحذر. في البلدان التي هي موطن لثلثي سكان العالم فإن المفاوضات المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية لم تتحرك قيد أنملة؛ إن الرأي العام العالمي لم يشترك فيها.

وأيضا، المفاوضات نفسها كانت بأشكال متعددة صورة زائفة. لقد تعرضت الوفود لضغوط هائلة من أطراف ليست دولا؛ وحرية الحكومات في التفاوض كانت مقيدة، وكانت المناقشات أقل من شفافة. وعند مرحلة حاسمة في المفاوضات، تلقت بعض الدول الأعضاء تدخلات غير عادية من الأمانة العامة. وطلبات من الدول التي تمثل غالبية سكان العالم طرحت جانبا لأنها لم تكن مرضية من الناحية السياسية لمن يوصفون بأنهم من ذوي التفكير المتشابه. وهذه تطورات نود أن نحذر منها. فالأمانة العامة للأمم المتحدة تعمل على النحو الملائم بالقيام بالمهام التي توكلها إليها العضوية العامة وليس بالمهام التي تتوقعها هي.

إننا لا يمكننا أن نحقق سلاما دائما وعادلا ما لم يحدث تحول في النظام العالمي الذي يعمل بعناد ضد مصالح البلدان الفقيرة. لقد أبرز الأمين العام بوضوح أن تحدي التنمية لا يزال التحدي الأعظم في هذا العالم، حيث تضطر خُمس البشرية إلى النضال من أجل بقائها بأقل من دولار واحد يوميا للفرد. ولذلك، من المحزن أن نلاحظ التقليص المستمر في أهمية الأنشطة العملية للأمم المتحدة، بتخصيص مبلغ متواضع نسبيا قدره ٥,٥ من بلايين الدولارات للمساعدة الإنمائية عن طريق الأمم المتحدة. ولم يحرز تقدم حقيقي لتمويل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها على أساس مأمون، يمكن التنبؤ به، مؤكد ومستمر، يتناسب مع احتياجات البلدان النامية المتزايدة.

إن الهند واحدة من أكبر المساهمين في الموارد الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومساهم كبير في موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. ونحن نأمل أن تزيد الدول المتقدمة النمو أيضا مساهماتها في موارد موحدة غير سياسية للتنمية. وفي الوقت نفسه، ينبغي للإصلاحات التي تقوم بها صناديق وبرامج الأمم المتحدة في سياق استراتيجيات التمويل أن تحافظ على الطابع الأساسي لمساعدة الأمم المتحدة، التي يجب أن تستمر في حيادها وعدم انحيازها، وتعطي كمنح تقوم على أولويات البلدان المتلقية. وإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة يجب أن توافق عليه الحكومات المتلقية لتكفل استجابته للأولويات الوطنية. ونحن نثني على العمل الممتاز الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الغذاء العالمي. وينبغي لهذه المنظمات أن تواصل تركيزها على ولاياتها، وألا تحول مواردها النادرة إلى أنشطة تقوم بها على نحو أفضل بوكالات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

إن الهند تولي أكبر أهمية لتقديم المساعدة الإنسانية التي تحترم احتراما تاما المبادئ التوجيهية التي أرستها الجمعية العامة في القرار ١٨٢/٤٦. ونرحب بتنظيم مكتب التنسيق والشؤون الإنسانية وجهود منسق الإغاثة في حالة الطوارئ لإشراك اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في الجهود النشطة التعاونية لتناول عدد محدود من المسائل الرئيسية. إلا أننا نشعر بقلق لأن نقص الموارد التي يمكن التنبؤ بها لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الذي لا تزال تمول أكثر من ٦٠ في المائة من نفقاته من موارد خارج الميزانية، قد يعوق فعاليته. وكما قلنا من قبل، لا يمكن للإصلاحات أن تنجح في غياب الموارد المطلوبة. ونحن نشعر بقلق بالغ لأن مستويات تمويل المساعدة الإنسانية انخفضت خلال السنوات القليلة الماضية، سواء من الناحية المطلقة أو من حيث نسبتها لمتطلبات البرنامج.

ويتضح من تقرير الأمين العام أن أقل من ٢٥ في المائة من متطلبات المساعدة الإنسانية جرى توفيرها فعلا بحلول منتصف تموز/يوليه ١٩٩٨. ولذلك، نحن نؤيد بقوة اقتراحه السابق بإجراء استعراض شامل لتمويل البرامج الإنسانية، ليشمل - في جملة أمور - العلاقة بين التمويل الموفر لحالات الطوارئ والموارد الموفرة للبرامج الإنمائية. ونأمل أن تكون التقارير الموحدة التي يقدمها منسقو الشؤون الإنسانية بشأن تأثيرات قلة التمويل، بما في ذلك التغيرات القسرية في الأولويات وإلغاء الأنشطة، خطوة هامة أولى في ضمان استطاعة الأمم المتحدة لتقديم مساعدة كافية للمحتاجين.

لقد لاحظنا المعضلات المتعلقة بالصلة بين الإغاثة والتنمية الواردة في التقرير. ونعتقد أن النهج الشامل الذي يربط الإغاثة بالتنمية مطلوب لسد الفجوة بين الإغاثة والتنمية. إن القضاء على الفقر عن طريق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة يوفر الفرصة الأفضل لكسر الحلقة المفرغة للتخلف الاقتصادي، والنزاع والبؤس.

ولا يمكن أن يكون هناك شك، خلال هذه الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في أن تعزيز وحماية هذه الحقوق يمثل إحدى المسؤوليات الرئيسية للأمم المتحدة في أدائها، سواء في حفظ السلام والأمن الدوليين أو في تعزيز التنمية. ولذلك، فإن التأكيد والأولوية اللذين يوليهما الأمين العام لحقوق الإنسان في عمل المنظمة يلقيان الترحيب. إلا أن التقرير يتجه إلى تبسيط العلاقة بين حقوق الإنسان والسلم والأمن، وكذلك التنمية؛ وسنشعر بالقلق إذا ما كانت الأمم المتحدة تسعى إلى حلول واستجابات تعتمد إلى حد كبير على دعم النظام القانوني فقط في النهوض بحقوق الإنسان.

ومما لا يمكن أن يكون فيه شك أن هناك حالات تكون فيها حقوق الإنسان سببا كبيرا للنزاع. كما لا يمكن أن يكون هناك شك أيضا في أن وضع مجموعة من القواعد القانونية والأوامر والقوانين هام لحماية حقوق

الإنسان. إلا أن حقوق الإنسان عندما ينظر إليها من هذا المنظور فقط تصبح أساسا مشاكل سلوك ونظام تصحح بإنفاذ القوانين والقواعد والمعايير. ومع هذا، فإن ذلك النهج يتجاهل أو يقلل من أهمية الظروف التاريخية، والاجتماعية، والإيديولوجية، والاقتصادية التي تحكم السلوك أو تؤثر فيه.

إن كل حقوق الإنسان عالمية، ولكن الجذور الكامنة وراء انتهاكات حقوق الإنسان قد تختلف وربما لا تنصاع دائما لتشريع أو لنهج معين لتنفيذها. وعلى سبيل المثال، هناك حالات يأتي فيها تهديد حقوق الإنسان من الخارج أو لا يكون في متناول الحكومة، عن طريق إيديولوجيات متطرفة - ونحن نعي حالات سيئة من هذا النوع - تتطلب نهجا متعدد الجوانب. وبالمثل فإن مشاكل حقوق الإنسان التي تكون في واقع الأمر مظهرا من مظاهر التخلف، لا يمكن أن تعالج فقط من الناحية السلوكية أو القانونية، بل ينبغي معالجتها باعتبارها مشاكل تتصل بالتنمية.

ينبغي للأمم المتحدة أن تنظر إلى جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، باعتبارها حقوق عالمية متكاملة لا تجوز تجزئتها ومترابطة ومتشابكة وأنها جزء لا يتجزأ من ثالوث مقدس هو الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان. وينبغي للمنظمة ألا تحاول عن عمد أو دون معرفة، تعزيز مفهوم جزئي لحقوق الإنسان ينظر إليه من زاوية الحقوق المدنية والسياسية، وبمعزل عن الديمقراطية والتنمية أو أن يكون مبنيا على ذلك. فقد يؤدي هذا إلى الفصل بين حقوق الإنسان والتنمية وهذا أمر غير مستصوب. وقد يثير شواغل في أن الاتجاه السائد لحقوق الإنسان ولا سيما في مجال الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة، يمكن أن يبعد التنمية عن دورها المركزي في عمل الأمم المتحدة. والنهج الشامل الذي يجمع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع التنمية وليس بالكلمات فقط وإنما بالأفعال، هو النهج الذي يتفق تماما مع المفهوم الشامل لحقوق الإنسان الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تعززه.

تضطلع الأمم المتحدة بمجموعة واسعة من المسؤوليات وهي على أعتاب الألفية المقبلة. وقدم لنا الأمين العام مبادرات للنظر فيها ونتطلع إلى إجراء مناقشة بناءة بشأنها. ومع ذلك فما دامت الأمم المتحدة عاجزة بسبب الأزمة المالية التي تعاني منها حاليا سيكون نطاق عملها قاصرا على نحو خطير.

ولذلك، فإننا نثق بأن جميع الدول الأعضاء ستظهر للأمم المتحدة الدعم الذي نحتاج إليه اليوم أكثر من أي وقت مضى، في عالم يسير نحو العولمة، حتى تضمن أنها في موقف مالي سليم. فالأمم المتحدة المفلسة أو التي تترك في فقر مزمن، تعكس إفلاسا سياسيا وتفتقر إلى الإرادة اللازمة لدعم المؤسسة التي نضع فيها آمالنا في مستقبلنا الجماعي. ونأمل ألا تكون هذه هي الرسالة التي ترغب المنظمة في تقديمها للجميع.

نحن نلتزم بتأييد الأمين العام في جهوده المستمرة لإصلاح الأمم المتحدة حتى تكون أكثر استجابة لاحتياجات أعضائها ونتمنى له التوفيق في كل مساعيه ونؤكد له اشتراكنا البناء معه.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): على مر السنوات العديدة الماضية حدثت في الأمم المتحدة، كما قال الأمين العام ثورة هادئة. وتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، قيد النظر اليوم يوضح الطرق الكثيرة التي تتأصل فيها ثقافة الإصلاح الجديدة في الأمم المتحدة.

والقيادة القوية المؤثرة للأمين العام لعملية الإصلاح تبني الثقة سواء داخل الأمانة العالمة أو فيما بين الدول الأعضاء. وكان هناك توافق في الآراء قوي على مستوى المنظمة للإصلاح. وأحرز تقدم في تحديد الأولويات وتنظيم الميزانية وترتيب الهياكل والمهام بما يتفق مع صلاحيات الجمعية. ومن الطبيعي أن يكون نجاح هذه الصفقة مرهونا بتنفيذها الفعال.

وقد اتخذ الأمين العام عنان خطوة هامة أولى في جهود الإصلاح بتعيين لويز فريشيت في منصب نائب الأمين العام. هذا المنصب الجديد يكفل إيلاء الاهتمام للإصلاح، واستمرار الإدارة الاستراتيجية الجارية لمصلحة الدول الأعضاء. والإدارة، على غرار مجلس للوزراء من شأنها أيضا أن تحسن عمليات الأمم المتحدة.

وحتى نضمن استمرار التقدم، ستحتاج الأمم المتحدة إلى التركيز على المزايا النسبية للمنظمة وكلما زادت البيئة العالمية تعقيدا ازدادت حاجتنا إلى ترتيب الأولويات وإدارة أفضل ما يمكن للأمم المتحدة أن تقوم به بما يتوفر لديها من إمكانيات. ويشارك وفد الولايات المتحدة الأمريكية، وجهة نظر الأمين العام في أن الإدارة والبراعة

الإدارية تقتضيان مواصلة التركيز على خلق منظمة يكون دافعها أداء المهام وهدفها تحقيق النتائج.

ولكن وإن كانت مجموعة إجراءات الإصلاح التي قدمها الأمين العام قد بدأت تؤتي ثمارها فإنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. ونحن نؤيد التنفيذ النشط للنقاط التي ركز عليها الأمين العام في تقريره. ويتضمن هذا، الحدود الزمنية للبرامج الجديدة ووضع البرامج على أساس ما تحققه من نتائج. وهناك تفويض بذلك من الجمعية العامة منذ ١٩٨٧ في تخطيط البرامج، والميزانية، وقواعد الرصد والتقييم. وقد فات موعد تنفيذها، كما هو الحال في عملية العائد المتفق عليه أخيرا بشأن حساب التنمية.

وكان الموضوع اللافت للنظر في اختتام المناقشة العامة مؤخرا هو موضوع العولمة ونحن نؤيد بقوة جهود الأمين العام لكي تتسق هذه المنظمة مع العولمة. وتعزيز التعاون وعلاقات العمل داخل منظومة الأمم المتحدة - بين المنظمة والمؤسسات المالية الدولية على مستوى الأمانة العامة والمستوى الحكومي الدولي، مثال ممتاز. ونحن نتطلع قدما إلى زيادة المبادرات في هذا الميدان.

وبالمثل فإن التكيف المتزايد لآليات التنمية في الأمم المتحدة سواء في التنظيم أو في الفلسفة يوضح أنه إذا أردنا أن تكون التنمية مستدامة فيجب إلا تشمل النمو الاقتصادي فحسب ولكن أيضا توزيع ثمار ذلك النمو واستثماره في مجال البشر، باعتباره أهم بنية أساسية، وفي حسن الإدارة، وبطبيعة الحال في احترام حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالتكيف، فقد لاحظنا، أن الأمم المتحدة قامت بعملية التجديد اللازمة جدا لأنشطتها في تنسيق الإغاثة الإنسانية خلال السنة.

وبما أن الجمعية العامة الآن تنظر في بنود جدول أعمالها، يجب أن نبقي هذه المسألة نصب أعيننا، وأن نكيف عمل الأمم المتحدة ليواجه الحقائق الدولية الراهنة على نحو أفضل. وتقرير الأمين العام الذي سيقدمه إلى الجمعية الألفية سيخدم مصالح المنظمة في هذا الصدد. كذلك فإن الإعداد لهذا الحدث العام باستعراض أولويات المنظمة سيضمن للأمم المتحدة أن تظل مهمة ومفعمة بالحياة في القرن الحادي والعشرين.

والمراقبة الفعالة لها أهمية بالغة في ذلك. ويسعدنا التقدم الذي أحرزه مكتب المراقبة الداخلية. فأعمال التدقيق الإداري والإعلان عن الخطوط التوجيهية والتقييم المتعمق ومكافحة الاحتيال، وتقارير الأداء الخاصة بالبرامج ودعم الإصلاح المؤسسي وعمليات استعراض المتابعة، تبين جميعها أن المنظمة تجاوزت مرحلة تعلم الدروس إلى مرحلة التطبيق الحقيقي لنتائج هذه الدروس. ومن الطبيعي أن الدعم والإسهام النشط من جانب العاملين في مبادرات الإصلاح، هام وحيوي لنجاح هذه المبادرات. وبغية تمكينهم من العمل على نحو أكثر فعالية فإننا نتفق مع ما ورد في التقرير من أنه لا يزال يتعين الاضطلاع بإصلاحات حيوية في السياسة المتعلقة بالموظفين.

إن مفتاح النجاح في هذه المنظمة يكمن في قدرة الأمم المتحدة على أن تعمل في إطار مواردها وأن تستخدم هذه الموارد في أفضل المجالات التي يمكن للأمم المتحدة أن تقدم فيها المساعدة. وبالإضافة إلى ذلك فإن العديد ممن لهم مصلحة في مستقبل الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم يسعدهم أن تنفذ الأمانة العامة الإصلاح بالطرق التي تمكنها من تقدم أفضل المساعدة.

أخيرا، وربما هو أهم شيء، إننا نتفق مع الأمين العام عندما قال:

> "على الدول الأعضاء أن تشترك في الإصلاحات التي تقع ضمن سلطاتها بمزيد من العزم والحماس". (A/53/1، الفقرة ٢٣٥)

وتعتقد حكومتي أن هذه الحقيقة المحضة هي الحد الأدنى الذي يتعذر النزول عنه في الإصلاح المستمر والفعال المرتقب كما نادى به الأمين العام على نحو باهر. وفي هذا الصدد نحن على استعداد كما كنا في الماضي لمساعدة الأمين العام في كل جهوده، التي يضطلع بها بتفويضات من الجمعية العامة للعمل على تحقيق إنجازات فعالة قابلة للمساءلة وتركز على النتائج.

السيد أبو الحسن (الكويت): أود، في مستهل هذا البيان، أن أعبر باسم وفد بلادي عن تقديرنا الكبير للجهود المميزة التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان في إدارة هذه المنظمة وقيادتها بحنكة واقتدار، وهو أمر توقعناه منذ اللحظات الأولى لتوليه هذا المنصب الرفيع. وإننا، في الكويت، لنكرر دعمنا الكامل لما يقوم به من جهود في إبراز الدور القيادي للأمم المتحدة على المستوى الدولي.

لقد قام وفد بلادي بدراسة دقيقة لتقرير الأمين العام والذي ننظر فيه اليوم والوارد في الوثيقة (A/53/1)، ولا نملك في هذا الصدد إلا أن نشيد بأسلوب إعداد هذا التقرير والذي تميز بالشمول من حيث طرح المواضيع، كما تميز بوضوح الرؤية العملية، لمعالجة بعض القضايا الدولية الهامة، فضلا عن الجرأة في ذكر النواقص التي اكتنفت عمل الأمم المتحدة في بعض المجالات، وأسباب هذه النواقص، وتقديم الحلول العملية لها، الأمر الذي يستحق عليه التقدير من كافة أعضاء الأمم المتحدة.

إن وفد بلادي يتفق تماما مع موقف الأمين العام، بشأن ضرورة مواصلة تنفيذ إجراءات وتوصيات إصلاح الأمم المتحدة، وقد سبق أن أعلنت الكويت مرارا دعمها لجهود الأمين العام في هذا المجال، بل تجاوبت مع بعض إجراءاته ومقترحاته بشكل سريع وطوعي. كما نتفق مع الأمين العام على أن عملية الإصلاح يجب أن تكون عملية مستمرة ومتواصلة، وليست مجرد حدث عابر، مما يحتم علينا أن ندعم الأمين العام للأمم المتحدة، وأن نطلب منه الاستمرار في جهوده القديرة، في مجال الإصلاح، وخاصة فيما يتعلق بتفعيل دور الأمم المتحدة في المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والتنموية، كما أشار إليها في تقريره الذي نناقشه اليوم. كما أن الكويت، ونظرا لانتمائها لحركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ لتعلن عن تأييدها لكافة الملاحظات القيمة التي قدمتها هاتان المجموعتان وبشكل مشترك فيما يتعلق بعملية الإصلاح وبالتحديد في الجزء المتعلق بحل الأزمة المالية.

لقد تضمن تقرير الأمين العام طرحا مركزا حول جهود الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية، خاصة تلك المنتشرة في القارة الأفريقية وكذلك في أفغانستان والتي تم طرحها بشكل موضوعي وصريح. كما أشاد الأمين العام بشكل ذاتي بنجاح جهوده في نزع فتيل الأزمة التي كادت أن تقوم في شهر شباط/فبراير الماضي، بسبب المشاكل العالقة بين اللجنة الخاصة والعراق، وأكد أن دوره هذا يأتي في إطار الدبلوماسية الوقائية، والذي نتفق نحن معه بشكل كامل، إلا أن الكويت تود استكمال هذا الجانب الموضوعي، والإشارة إلى جهود الأمم المتحدة، والأمين العام، حول القضايا الكويتية الأخرى، والعالقة مع العراق، وهما قضية الأسرى الكويتيين وقضية الممتلكات الكويتية المسروقة أثناء فترة الاحتلال العراقي للكويت.

وتعتقد الكويت بأن هناك أسبابا قانونية وفنية تدعونا إلى الدعوة لتوضيح ما تم بشأن هاتين القضيتين، فمثلا، إن قضيتي الأسرى وإعادة الممتلكات الكويتية تندرجان تحت بنود رئيسية، تناقش في الأمم المتحدة، سواء في الجمعية العامة أو مجلس الأمن، وهما بند "آثار العدوان العراقي على الكويت عام ١٩٩٠" في الجمعية العامة وبند "الحالة بين العراق والكويت" في مجلس الأمن.

إن الأمم المتحدة معنية بدرجة رئيسية بمتابعة هاتين القضيتين، خاصة وأن لديها الآن ممثل في العراق مكلف بمتابعة أمور أخرى من بينها هاتان القضيتان. ثم إن التقارير السابقة للأمين العام قد أشارت إلى تطورات هاتين القضيتين.

إننا في الكويت، ندعو الأمين العام أن يولي هاتين القضيتين الاهتمام اللازم، خصوصا فيما يتعلق بقضية الأسرى الكويتيين، التي تخلف وراءها مأساة ومعاناة آلاف من الأهالي، الذين ينتظرون أبناءهم وأقرباءهم الأبرياء. ونحن نؤكد بأن هذه هي أحد أنواع المعاناة الإنسانية، وفي مفهومنا بأن المعاناة الإنسانية هي واحدة، سواء كانت معاناة فرد أو مئات من الأفراد، وسواء كانت نتيجة عقوبات أو نتيجة تشرد، وأسر، وحرمان، فهي معاناة واحدة يجب التعامل معها من منطلق إنساني بحت، وبشكل يؤكد مصداقية الأمم المتحدة في هذا الجانب.

في ختام هذا البيان، أود أن أكرر تقديرنا إلى سعادة الأمين العام لكافة الجهود التي يبذلها، وأتمنى له النجاح في مساعيه الهادفة إلى خلق منظمة جديدة قادرة على مواجهة تحديات القرن القادم، وقادرة على لعب الدور القيادي الفعال في المجتمع الدولي، وذلك كما نتمناه ونتطلع إليه نحن جميعا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): شكرا للسيد ممثل الكويت. وأعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد حسمي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن عمل المنظمة. فهو تقرير موجز وممتع، ولكنه أيضا تقرير يغطي الموضوعات تغطية كاملة. فهو جدير بأن نناقشه بجد وتعمق. وستكون مداولاتنا، في هذه المناقشة الخاصة، في إطار البند ١٠ من جدول أعمال الجمعية العامة، أساسا لمزيد من النظر في موضوعات محددة فيما بعد. ومن شأن هذه المداولات أن تساعد أيضا الأمين العام ومعاونيه، وموظفيه، على التحضير لمزيد من العمل الذي

سيجري خلال الدورة الراهنة، وكذلك في الدورات القادمة للجمعية العامة.

إننا نقف الآن على عتبة ألفية جديدة. فيجب أن تكون جهودنا الموحدة في الأمم المتحدة موجّهة نحو استقبال عصر من التعاون الدولي والتنمية المنصفة، لم يسبق له مثيل. ومن خلال التزامنا المستمر بخدمة المنظمة، ينبغي أن يكون بوسعنا العمل جماعة على إيجاد وفاق عالمي، يكون تطبيقا صادق لميثاق الأمم المتحدة نصا وروحا.

ويؤيد وفدي خطة الأمين العام لتقديم تقرير إلى جمعية الألفية عرض أن يقترح فيه على الدول الأعضاء

"مجموعة من الأهداف العملية والوسائل المؤسسية التي من شأنها أن تمكن الأمم المتحدة من الاستجابة لتحديات التضامن البشري في السنوات المقبلة". (A/53/1، الفقرة ٣)

وبينما يمتدح وفدي مبادرة الأمين العام بالاستناد إلى الآراء المختلفة من شتى مستويات المجتمع، فإنه يود التأكيد على أن التحضيرات لجمعية الألفية ينبغي أن تكون أساسا عملية حكومية دولية. ومن المهم أن يعمل الأمين العام بشكل وثيق مع الدول الأعضاء في التحضير لكفالة أن تتوصل الجمعية الألفية إلى نتائج ملموسة بدلا من أن تكون مناسبة احتفالية بقدر كبير.

وأود إعادة تأكيد التزام وفدي بأهمية التقيد بالمادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تطالب باتخاذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم والأمن الدوليين وإزالتها. وقد حدث كثيرا في الماضي أن أدى تراخي الأمم المتحدة وانتقائية إجراءاتها إلى تصاعد المنازعات الذي كانت له تكاليف بشرية ومادية لا داعي لها. وكثيرا جدا ما تعين إنفاق الموارد التي تمس الحاجة إليها في أنشطة لما بعد انتهاء المنازعات. ومن المهم أن تبذل الجهود الوقائية حتى يمكن لأولويات المنظمة أن تنظم بشكل ملائم. ويرحب وفدي بالجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا الصدد.

ونشيد بالأمين العام للاستفادة من خدمات الدبلوماسيين المبرزين والمحنكين للعمل بصفة ممثلين شخصيين له. كما نؤيد تماما مطالبة الأمين العام بتحسين جمع المعلومات وتحسين نظم الإنذار المبكر لرصد المنازعات المحتملة والاستجابة لها بغية تمكين الدول الأعضاء وكذلك المنظمة من العمل السريع والموقوت. ويتعين أن تنسق الاستراتيجيات بشكل جيد. وفوق كل هذا يجب أن تكون لدى الدول الأعضاء الإرادة السياسية والموارد اللازمة لتنفيذ تلك الاستراتيجيات.

ونحن نتفق مع تأكيد الأمين العام على ضرورة اتباع مفهوم شمولي جديد للأمن في مواصلة الجهود الرامية إلى منع المنازعات. والواقع أن السلام والأمن مرتبطان ارتباطا لا ينفصم بتعزيز التنمية. وقد عرض الأمين العام مسألة بالغة الأهمية - وهي أساسا مسألة توسيع دور مجلس الأمن بالتذرع بالمادة ٦٥ من الميثاق. وبينما يسلم وفدي بتزايد الحاجة إلى تزويد المجلس بالمعلومات الدقيقة والمهمة للتصدي للأزمات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي تهدد السلم والأمن الدوليين، فإنه يود التأكيد على أن أي إجراء يتخذه مجلس الأمن في هذا الصدد يجب أن يتخذ مع الإقرار الواجب بدور الجمعية العامة الصحيح وبوظيفتها. ويرى وفدي أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تدرس بدقة تعليقات الأمين العام بقصد دراسة الآثار المختلفة المترتبة عليها.

ويؤيد وفدي الجهود المبذولة لزيادة تكثيف التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية. ونسلم بأن الأمم المتحدة لا تستطيع العمل وحدها في كل حالة نزاع محتملة. ومع هذا فمن المهم كفالة ألا تكون الأمم المتحدة في حل تماما من دورها المركزي والحاسم في صون السلم والأمن الدوليين. ويؤمن وفدي إيمانا شديدا بضرورة تنفيذ الدبلوماسية الوقائية في إطار أحكام ميثاق الأمم المتحدة وولايتها الصريحة. أما مسألة التوفيق بين الشواغل المشروعة للمجتمع الدولي واحترام مبدأ السيادة، على نحو ما أعربت عنه دول أعضاء كثيرة في مناسبات سابقة فينبغي أن تعالج أيضا بعناية.

وبالنسبة لقضية حفظ السلام فإن ماليزيا تود إعادة التزامها بالدور الهام للأمم المتحدة في جهود حفظ السلام. وتؤيد ماليزيا تماما مبادرة المنظمة لمواصلة تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة السريعة لحالات النزاع. وكانت ماليزيا من بين أول ٧٧ دولة عضوا تنضم إلى نظام الترتيبات الاحتياطية للأمم المتحدة. ويحيط وفدي علما بمبادرة بعض الدول الأعضاء لإنشاء فرقة من القوات

الاحتياطية العالية التأهب. بيد أننا نرى أنه لما كانت عضوية هذه الفرقة غير مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فلربما كان من غير الملائم تماما في هذه المرحلة أن يشار إليها على أنها فرقة القوات الاحتياطية عالية التأهب التابعة للأمم المتحدة. والواقع أن ثمة ضرورة لتوضيح كيفية اعتزام الأمم المتحدة نشر أفراد هذه الفرقة في سياق ترتيبات الأمم المتحدة الاحتياطية القائمة التي تشمل دولا أخرى أعضاء في الأمم المتحدة.

أما موضوع الجزاءات فقد ظل شاغلا هاما للدول الأعضاء. ولدى وفدي إحساس قوي بأن الجزاءات ينبغي أن تطبق بحذر شديد. وينبغي عدم اللجوء إليها إلا في حالات الضرورة القصوى عندما تثبت عدم كفاية الخيارات السلمية الأخرى المنصوص عليها في الميثاق. ولا يمكن استخدام الجزاءات أداة لتعزيز المصالح الضيقة والوطنية لفرادى الدول الأعضاء. وينبغي أن تكون للجزاءات، عندما يرى لها ضرورة مطلقة، أهداف محددة وغايات واضحة وأطر زمنية محددة بحيث تقل التكاليف الإنسانية.

ويلاحظ وفدي إحراز بعض التقدم في عملية الإصلاح التي أعطاها الأمين العام الطابع المؤسسي. ونحن نرحب بمواصلة الجهود الرامية إلى تبسيط العمل في الأمانة العامة وإعادة تنظيم برنامج العمل ضمن أربعة مجالات أساسية، وبالتدابير الأخرى الهادفة إلى تحسين منظومة الأمم المتحدة بكاملها. ونرحب بإنشاء فريق إدارة عليا. وواضح أن تنفيذ التدابير الهامة التي اقترحها الأمين العام والذي يتطلب موافقة الدول الأعضاء يتعين مراقبته بغية كفالة زيادة الكفاءة والفعالية في الأمم المتحدة، مع تركيز متجدد على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية.

ويعرب وفدي عن سروره لملاحظة الإعداد المبكر لمؤتمر الاستعراض في عام ٢٠٠٠ لتقييم تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ولدورة استثنائية للجمعية العامة تعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٩ لمتابعة أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وستعمل ماليزيا بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء الأخرى ومع أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية لضمان بقائنا جميعا ملتزمين بتعزيز التنمية الاجتماعية على الصعيد العالمي، ولا سيما في ضوء الأزمة الاقتصادية الراهنة التي تنتشر سريعا في أنحاء العالم، لتهدد بزيادة دفع الملايين من الفقراء والمحرومين نحو المستويات المتطرفة من الفقر والحرمان.

وتستحق الجهود الإنسانية التي تبذلها الأمم المتحدة في أرجاء العالم تقديرنا ودعمنا. ووفدي يرحب بإنشاء مكتب لتنسيق الشؤون الإنسانية. ونرحب أيضا بمبادرة المنظمة للقيام بالرد المبكر والكفؤ والأكثر تنسيقا في الحالات الإنسانية، وبجهودها لتحسين توصيل الخدمات الإنسانية. أما مسألة أمن وسلامة العاملين في المجال الإنساني في حالات النزاع فهي في غاية الأهمية وينبغي بحثها بحثا كافيا. ونلاحظ نقصا طفيفا في عدد اللاجئين في العالم في عام ١٩٩٧. ومع هذا نرى ضرورة بذل جهود جادة، لا لحل مشاكل اللاجئين الراهنة فحسب بل ولمنع ظهورها مستقبلا.

ونحن نحيي في هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وسنجري أيضا أول استعراض لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا. وعلينا أن نُقوم التقدم المحرز حتى الآن في ميدان حقوق الإنسان. فلا تزال ثمة دلائل على ازدواجية المعايير والانتقائية في معالجة مسائل حقوق الإنسان. ويحيط وفدي علما بتقييم الأمين العام لحالة حقوق الإنسان ونتفق معه على أن

> "مسألة تعزيز حقوق الإنسان ينبغي ألا تعالج كمسألة منفصلة عن أنشطة المنظمة الأخرى". (المرجع نفسه، الفقرة ١٧١)

بيد أننا نود التشديد على أن جميع الحقوق ينبغي أن تعالج على قدم المساواة وبطريقة متوازنة. وللأسف فإن إعمال الحق في التنمية يظل غير مرض على الإطلاق. ولذا يلزم بث روح تعاون جديدة لإعادة تنشيط التزامنا الجماعي بكل جوانب حقوق الإنسان.

ويشارك وفدي الأمين العام رأيه بأن على الأمم المتحدة أن تواصل إيلاء الأولوية لقضايا نزع السلاح. ومن دواعي سرور ماليزيا بوجه خاص إعادة إنشاء إدارة لشؤون نزع السلاح. ولقد حذر الأمين العام بشكل ملائم من أخطار انتشار الأسلحة النووية والعواقب المأساوية التي تترتب على استخدام تلك الأسلحة. وواضح أن الجهود الدولية في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار

تعرضت مؤخرا لعراقيل خطيرة. وماليزيا ترحب بالإعلان الصادر مؤخرا من باكستان والهند عن أنهما سيوقعان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في المستقبل القريب.

وفيما يتعلق بأعمال مؤتمر نزع السلاح فإن وفدي يأسف لأن المؤتمر فشل مرة أخرى في إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي. غير أن وفدي يرحب بإنشاء لجنتين في مؤتمر نزع السلاح لمعالجة مسألة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومسألة ضمانات الأمن السلبية. ونأمل أن تحقق اللجنتان تقدما سريعا في مناقشاتهما.

ويجب بذل جهود جادة لتعزيز بروتوكول اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون مستعدا لأن يختتم بأسرع ما يمكن المفاوضات المتعلقة بوضع بروتوكول متوازن لنظام التحقق الخاص بالاتفاقية، مع مراعاة مصالح البلدان النامية، وخاصة فيما يتصل بنقل التكنولوجيا.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة هو أكثر القضايا التي تواجه المجتمع الدولي تحديا. فالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وانتشارها على نطاق واسع يترتب عليهما أثر يزعزع استقرار المجتمعات. ووفد بلدي يؤيد الاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر دولي لزيادة الوعي العام بالحاجة إلى التصدي لهذه الحالة.

أما تحدي التنمية، فما زال هو التحدي الأكبر. ومع ذلك، فإن حجم المعونة الخارجية المقدمة إلى البلدان النامية كان ينكمش باطراد على امتداد هذا العقد. وهذه المعضلة التي نواجهها نحن مجتمع الأمم يلخصها الأمين العام بدقة عندما يقول:

"ورغم أن جدول أعمالنا آخذ في الاتساع فإن مواردنا تتناقص". (A/53/1، الفقرة ١٢٠)

إن إجمالي المساعدة الإنمائية التي توفرها الأمم المتحدة متواضع نسبيا، فهو لا يتعدى ٥,٥ بليون دولار سنويا. وعلى كل فإننا نشاطر الأمين العام الأمل الذي أعرب عنه بخصوص أطر المساعدة الإنمائية في الأمم المتحدة. ووفد بلدي يأمل في أن تبذل جهود أخرى لصقل هذا النظام بصفة دائمة.

كما تحدث الأمين العام في تقريره عن الانخراط في العولمة. وفي السياق الحالي، من الأهمية بمكان أن نتنبه جميعا إلى التحديات الجديدة والفرص الواسعة التي تنطوي عليها العولمة. وهناك أبعاد جديدة للعولمة لا بد من فهمها فهما تاما. وهذه الأبعاد لا يمكن تناولها إلا على صعيد متعدد الأطراف، في الأمم المتحدة وفي المؤسسات الدولية الأخرى. والمهمة التي تنتظرنا ليست أن نعكس اتجاه العولمة، بل أن نفهمها بشكل أفضل حتى يمكننا الاستجابة لها على نحو أكثر كفاءة وفعالية. ونحن الآن في خضم مناقشات متزايدة الكثافة بشأن الطريقة التي يمكن بها للحكومات أن تتصدى لعدوى الكساد الاقتصادي الناشئ من فوضى النظام المالي الدولي. ولا يجوز استبعاد الأمم المتحدة من هذه المناقشات. ووفد بلدي يقدر حقيقة أن الأمين العام حساس جدا لهذه التطورات. وسوف نعمل معه ومع سائر الدول الأعضاء لضمان أن تكون المنظمة قادرة على الاضطلاع بدور إيجابي وهادف.

كما يوافق وفد بلدي على رأي الأمين العام بأن التعاون الدولي له دور حيوي في وقف وإلغاء الآثار المحتملة الضارة بالبيئة، والناجمة عن الأنشطة البشرية. وتعتقد ماليزيا أنه ينبغي مواصلة تعزيز الحوار مع القطاع الخاص في سعينا المشترك للحفاظ على البيئة وحمايتها. وقد أسعدنا الحوار الجاري بين الصناعات والقطاع الخاص، والذي بدأ في الدورة السادسة للجنة التنمية المستدامة وأصبح الآن سمة دائمة لهذه اللجنة.

ولا يمكنني أن أختتم بياني هذا دون أن أشير مرة أخرى إلى الحالة المالية الحرجة التي وصلت إليها المنظمة، كما فعلتُ في السنة الماضية. ومن البديهي أنه لن يتحقق أي تحول جذري في الأمم المتحدة دون أن يتوفر للمنظمة ما يلزمها من دعم مالي أو دعم للميزانية، حتى تنفذ برامجها وأنشطتها المتعددة الأوجه. ووفد بلدي ينظر بقلق عميق إلى ما أشار إليه الأمين العام من استمرار تدهور الحالة المالية للأمم المتحدة. وأقول إن القضية الأساسية لا مهرب منها. وعلى المساهمين الرئيسيين أن يدفعوا اشتراكاتهم المتأخرة بأسرع ما يمكن ودون شروط. وهذه المسألة وما يتصل بها من مسائل أخرى لا بد من حسمها في أقرب وقت ممكن، إن كان المراد أن تنجح "الثورة الهادئة" التي ينادي بها الأمين العام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أقترح إقفال قائمة المتكلمين في المناقشة المتعلقة بهذا البند، ظهر اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أرجو من الممثلين الراغبين في المشاركة في مناقشة هذا البند، أن يسجلوا أسماءهم على القائمة بأسرع ما يمكن.

السيد يلشنكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): على غرار المتكلمين السابقين، أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا للأمين العام على عرضه الشخصي لتقريره عن أعمال المنظمة، قبل افتتاح المناقشة العامة. ويحدونا الأمل في أن يتسنى الحفاظ على هذا الابتكار الذي نعتبره عنصرا مكملا لعملية الإصلاح، وأن يصبح تقليدا جديدا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أورتيغا أوربينا (نيكاراغوا).

من وجهة نظرنا يحوي تقرير الأمين العام تغطية موجزة ومتعمقة لأنشطة الأمم المتحدة على مدار السنة الماضية. وهو يركز انتباهنا على عدد من القضايا الحيوية التي لها صلة مباشرة بمدى أهمية هذه الهيئة العالمية بالنسبة لمتطلبات العهد الجديد الذي يبزغ تدريجيا في العلاقات الدولية.

وبتناول العملية المتواصلة من التغيرات الجذرية التي تحدث في عالم اليوم المعقد والتي لا يمكن التنبؤ بها في أكثر الأحيان، يبرز التقرير السمات الرئيسية للحالة الإنسانية في المرحلة الراهنة من التاريخ الحديث. ومن المعترف به بشكل عام أن معظم التغيرات الجارية ترجع إلى ظاهرة العولمة. وفي هذا الصدد، صاغ الأمين العام بدقة التحدي الثلاثي الرئيسي الذي يواجه المجتمع الدولي عند منعطف القرن الجديد والألفية الجديدة، وهو

> "تحسين فهمنا للقوى الاجتماعية - الاقتصادية الناشئة وأشكال العولمة، وتشكيلها لتخدم احتياجاتنا والاستجابة على نحو فعال لآثارها السلبية". (A/53/1، الفقرة ١٥)

ووفد بلدي لا يسعه إلا أن يكرر التأكيد على ضرورة وجود ردود عالمية على التحديات العالمية التي أكد عليها الأمين العام ذاته أكثر من مرة. والمؤسسات العالمية هي المؤسسات الأنسب لتقديم هذه الاستجابات، وهي أول من يتوقع منه هذه الاستجابات، وفي نهاية المطاف، ما من أحد سوانا يمكنه أن يصوغها. وهذه الفلسفة الشديدة الوضوح التي يتشاطرها العديد من الجهات الفاعلة الأخرى في العلاقات الدولية المعاصرة، ألهمت بلدي، أوكرانيا، باتخاذ موقف المؤيد النشط والمتحمس لوجود أمم متحدة أكثر قوة وكفاءة وفعالية.

وفي هذا الصدد، نلاحظ بعين الارتياح أن تقرير الأمين العام يسجل النتائج الإيجابية الأولى لـ "الثورة الهادئة" للإصلاحات المؤسسية الجارية في هذه المنظمة العالمية والتي استهلت في العام الماضي.

ونشعر بالفخر الشديد، لأن ممثل أوكرانيا الذي تشرف برئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، قدم، وهو ما خلصت إليه وفود عديدة، إسهاما قيّما في تعزيز هذه العملية البالغة الأهمية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد للرئيس أن وفدنا سيقدم له كل دعم في جهوده من أجل تسهيل التقدم، أثناء بحث المقترحات المتبقية التي حددها الأمين العام في تقريره (A/51/950)، "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح".

من واقع خبرة رئاسة أوكرانيا للجمعية العامة، اكتسبنا معرفة مباشرة لمدى صعوبة مهمة ضمان التقدم في إصلاح مؤسسة ستُخفَّض فيها مصالح ١٨٥ دولة ذات سيادة إلى قاسم مشترك. ومع ذلك، فإننا ننادي بقوة بضرورة المضي قدما على طريق التغيير، حيث توجد مصلحة عليا في هذا المسعى، وهي تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة بفعالية لمتطلبات عالم متغير.

وفي هذا الصدد، نتطلع إلى التقرير الذي سيقدمه الأمين العام إلى جمعية الألفية، والذي يعتزم فيه تحديد مجموعة جديدة من الأهداف والوسائل المؤسسية للمنظمة وهي تخطو صوب العهد الجديد.

أما الاستعراض المواضيعي العام لأعمال المنظمة، الوارد في الجزء الرئيسي من تقرير الأمين العام، فهو يشمل جميع المجالات الأساسية التي كلفت المنظمة

بمباشرة أنشطتها فيها. ومع ذلك، وما دام هناك دائما مجال للتحسين، فيود وفدي أن يدلي بعدد من الملاحظات فيما يتعلق بشكل التقرير ومحتوياته.

أولا، أود أن أشير إلى القرار ٢٤١/٥١ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧، الذي يتضمن عددا من الأحكام المحددة التي ترمي إلى التأثير على النسخ المقبلة لتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة. ولئن كان بعضها قد أخذ في الحسبان في التقرير الحالي، فإن علينا أن نشير إلى أن هناك عددا من التدابير الهامة الأخرى التي يجب أن تنفذ.

وعلى وجه التحديد، فإنه وفقا لهذا القرار، كان من المفروض أن يتضمن هذا التقرير فرعا تطلعيا جديدا "يصف الأهداف المحددة للأمانة العامة خلال السنة التالية في سياق خطة عمل المنظمة في السنة المقبلة، مع مراعاة الخطة المتوسطة الأجل وأن مسؤولية تحديد الأولويات تقع على عاتق الدول الأعضاء". وفضلا عن ذلك، كان يجب أن يتضمن "مرفقا تحليليا مختصرا يحدد تكاليف البرامج والأنشطة الرئيسية، التي تضطلع بها وفقا لولاياتها جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة الكائنة في نيويورك وخارجها، لكي يكون لدى الدول الأعضاء نظرة أشمل للمسائل المتناولة على نطاق المنظومة". (القرار ٢٤١/٥١، المرفق، الفقرتان ٦ و ٩)

وجدوى هذه الضمائم غنية عن البيان، ونتوقع أن تتضمنها التقارير عن أعمال المنظمة.

وملحوظتنا التالية تتعلق بما جاء في الأجزاء الثلاثة الأولى من التقرير، التي تتناول أنشطة الأمم المتحدة في صيانة السلم والأمن الدوليين، وفي مجال التعاون الدولي من أجل التنمية، وفي الميدان الإنساني. ونفهم أنه من الصعب للغاية الإبقاء على الشكل القصير والموجز للتقرير، الذي نؤيده تماما، وأن نفي في نفس الوقت بما يتطلبه تقديم سجل كامل للأنشطة المختلفة التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

إلا أنه من المؤسف أن بعض المجالات الهامة لعمل المنظمة ظلت خارج التقرير الحالي. فعلى سبيل المثال، لا نجد أية إشارة للأنشطة البرنامجية المتعلقة بحل المشاكل المحددة التي تواجهها البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية. وفضلا عن ذلك، لا يتناول التقرير جهود الأمم المتحدة في مجال التغلب على آثار الكوارث التكنولوجية الرئيسية، ومنها كارثة تشيرنوبيل، التي اعترفت الجمعية العامة مرارا بأبعادها وآثارها العالمية.

وأفترض أنه قد يكون لدى غيرنا من الوفود أمثلة لأوجه أخرى من السهو. ونرجو أن تحيط الأمانة العامة علما بهذه الملحوظات وأن تتخذ التدابير اللازمة لتجنب أوجه السهو هذه.

ولا أود بهذه الملحوظات أن أترك انطباعا بأن وفدنا يقلل من قدر العمل الممتاز الذي اضطلع به الخبراء في الأمانة العامة للأمم المتحدة الذين ساعدوا الأمين العام في إعداد تقريره لهذه الدورة. ولم يدفعنا إلى ذلك إلا اقتناعنا بأن النقد البنّاء لازمة يعتمد عليها في تعزيز روح الإصلاح التي تهيمن على أروقة الأمم المتحدة.

وأود أن أختتم كلمتي بأن أؤكد من جديد على دعمنا المستمر لقيادة الأمين العام لمسعانا المشترك الذي يهدف إلى تعزيز هذه المنظمة العالمية وتنشيطها، وبأن أكرر عزم أوكرانيا على الإسهام إسهاما فعالا في هذه الجهود.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الأمين العام كوفي عنان، في عرضه لتقرير العام الحالي عن أعمال المنظمة أكد على حاجة الأمم المتحدة لإعادة اكتشاف الصلة بين السلام والأمن الاقتصادي بالإشارة إلى أنه إذا كان الفقراء يفتقرون إلى التنمية، فحتى أغنى من يقطنون هذا الكوكب لن يكونوا في أمان. ونتفق تماما، بكل أسف، على أنه لم يتحقق حتى الآن توافق آراء دولي بشأن تعبئة الموارد السياسية والاقتصادية المطلوبة في برنامج سليم للتنمية الاقتصادية والإدارة المحسنة على الصعيد العالمي.

وفي الوقت ذاته، هناك بعض الإشارات المشجعة التي يجدر الاعتراف بها. فالمناقشة العامة التي اختتمت مؤخرا كشفت عن التطلع المشترك لإيجاد حلول دولية لمشاكلنا الدولية.

والقوى الاقتصادية - الاجتماعية التي انطلقت نتيجة للظاهرة التي لم تنظم بعد والمعروفة بالعولمة، قد قدمت للمجتمع الدولي مجموعة جديدة من التحديات. ولكي تعم الآثار الأكثر نفعا للعولمة أكبر عدد، بينما تخفف إلى الحد الأدنى من آثارها الجانبية المدمرة، يكون من المحتم أن ننتفع انتفاعا كاملا من إمكانيات التحليل

المشترك والعمل التعاوني الذي تتيحه منظومة الأمم المتحدة. وكما يذكرنا الأمين العام بكل حق، ما من منظمة أخرى تتمتع بالنطاق والشرعية اللذين للأمم المتحدة. ولهذا، فمن المناسب، بل ومن المستصوب، أن تتحمل الأمم المتحدة مسؤولياتها في هذا المجال بممارسة القيادة في إطار الجهود الدولية لمنع العولمة من قلقلة استقرار من سعوا سعيا حثيثا لتحقيقه، مع كفالة تمخضها عن قدر أكبر من التقدم والرفاه والأمن للجميع.

ومما يطمئن البرازيل ما أبداه الأمين العام من عزم على معالجة الأبعاد المختلفة للعولمة وهو يعد الأمم المتحدة لحقبة جديدة. وبمقارنة الواقع الاقتصادي القاتم الذي يتحتم على أغلبية بني البشر أن تقاومه بأطول فترات التوسع الاقتصادي في التاريخ التي شهدها نصف القرن الماضي، فإن تقرير الأمين العام يحذر تحذيرا قويا كل الذين ما زال بإمكانهم أن يتوقعوا اتساع الهوة بين أغنى الأغنياء وأفقر الفقراء دون تصور ما يمكن أن ينجم عن ذلك من زعزعة على نطاق واسع ومزعج.

ونرى أن الأمين العام يستحق الثناء على سلسلة الخطوات الملموسة التي يتخذها لتحديث الأمم المتحدة. ولا شك في أن الإصلاحات المؤسسية التي بدأها تسهم في إنعاش الآلية التنظيمية وتحسين المساءلة. والآن، على الدول الأعضاء أن تكمل العملية التي ينبغي ألا يُسمح لها بأن تطول إلى الألفية الجديدة. والفقرة الأخيرة من تقرير الأمين العام تحمل رسالة واضحة بكلمات مختارة بعناية بهذا المعنى. فتقول

"إن إصلاح الجهاز المؤسسي للأمم المتحدة لا يمثل سوى خطوة أولى لإعادة تشكيل أدوارها في الفترة الجديدة". (A/53/1، الفقرة ٢٣٥)

ويستنتج التقرير أن جمعية الألفية، التي تعقد خلال ما يقل عن عامين، عليها أن تركز على القضايا الموضوعية.

ومن ثم، ينبغي للدول الأعضاء ألا تتخلى عن التزامها بالاضطلاع بالمراجعة الضرورية لجوانب إصلاح المنظمة التي لا يملك أحد سلطة إصلاحها إلا نحن. وكما ذكّر الوزير لمبريا الجمعية العامة في ٢١ أيلول/سبتمبر:

"إن إصلاح الأمم المتحدة، بالنسبة للبرازيل، ينطوي بالضرورة على تطوير عمل وتكوين مجلس الأمن الذي ما زال يعكس حقبة تاريخية انقضت منذ وقت طويل". (A/53/PV.7، ص ٩ من النسخة الانكليزية)

ولا يمكن أن يكون هناك مبرر لإطالة المناقشات لأجل غير مسمى حول هذا الموضوع بعد خمس سنوات من دراسة كل جوانبه دراسة مكثفة ومتعمقة. والمجلس، بوصفه الأداة الوحيدة المعترف بها عالميا للأمن الجماعي، له أهمية خاصة بالنسبة للدول الواقعة ضمن الأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة التي، مثلها مثل البرازيل، لا تنتمي إلى أي حلف عسكري. ولما كنا في طريقنا صوب عالم يتسم أكثر فأكثر بتعدد الأقطاب، فإن سلطة المجلس يمكن أن تمارس، من ناحية المبدأ، ممارسة أكثر فعالية مع الامتثال للتصميم الأصلي للميثاق، إذا توفرت الأرادة السياسية اللازمة. ووجود مجلس أمن قوي وتمثيلي يساعد كذلك على الحيلولة دون انحلال النظام الدولي مرة أخرى إلى مخططات أكثر زعزعة لميزان القوى، مع التنافس المتزايد على مناطق النفوذ.

وفضلا عن ذلك، فإنه لما كان يتضح أن الدول الصناعية السبع الرئيسية لن تجد إجابة شافية للمشاكل المالية للاقتصاد العالمي المتسم بالعولمة دون مراعاة آراء العالم النامي، فإنه يتضح أيضا أن أوجه الخلل الحالية في تشكيل مجلس الأمن، وبخاصة في فئة الأعضاء الدائمين، تشكل عائقا أمام الاستجابة الفعالة من جانب الأمم المتحدة لجدول أعمال الأمن الدولي الذي غالبا ما يعالج الأزمات التي تنشب خارج العالم المتقدم النمو.

ولئن كان وفد بلدي لا يزال يؤمن بوجهة النظر الموحدة للأمين العام بشأن العلاقة بين السلام والأمن الاقتصادي، فإن مما يسره أن يذكر أن الرأي الذي اعتنقته البرازيل منذ مدة طويلة قد جرى التصديق عليه في الفقرة ٣٠ من التقرير، التي تؤكد الحاجة إلى تفاعل أكثر دينامية بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونحن نؤيد تأييدا تاما الدعوة إلى إضفاء معنى تنفيذي جديد على المادة ٦٥ من الميثاق التي تصفها تلك الفقرة من تقرير الأمين العام بأنها "حكم مهمل"، لكي نجهز الأمم المتحدة تجهيزا أفضل لمعالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي تهدد الأمن العالمي.

إن الكثير من المشكلات التي ما برح مجلس الأمن منشغلا بها، وهي مشكلات تتراوح بين تدفقات اللاجئين بأعداد ضخمة وضمان عدم انتكاس المجتمعات التي

مزقتها الحرب وعودتها إلى الصراع مرة أخرى، تقتضي نهجا متكاملا يحقق المواءمة على نحو مرض بين عدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، من ناحية، والشواغل الأمنية من ناحية أخرى. وإذا كان السلام، حسبما قال الأمين العام ليس مجرد انعدام للحرب بل عمل من أجل الرفاه الاجتماعي والاقتصادي فمن الطبيعي التماس نهج أكثر تنسيقا يستهدف تعزيز السلام، ويقترن بتحسين العلاقات بين أجهزة الأمم المتحدة المتناظرة. ونحن نعتقد أن إنشاء قطاع معني بالشؤون الإنسانية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووجود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خطوتان هامتان في هذا الصدد.

ومن المتعين أيضا أن نعرب عن ارتياحنا لتأكيد الأمين العام على مفهوم الدبلوماسية كأداة لإحلال الثقة محل عدم الثقة ولتقليص الأخطار الدولية التي تهدد السلام. والأمين العام محق في قوله إن دور الدبلوماسية قد جرى تجاهله في بعض الأحيان. وبوصفي ممثلا لبلد يفخر بتقاليده الدبلوماسية العريقة، لا يمكنني إلا أن أرحب بحقيقة أن تلك الدبلوماسية، قد اكتسبت، نصيرا مخلصا يتمثل في شخص السيد كوفي عنان. إذ أن مهمتيه اللتين ذهب فيهما إلى العراق ونيجيريا، ودوره في العمل على التوصل إلى تسوية للمسألة التيمورية، على أساس التفاوض، تمثل مجتمعة أبرز إنجازاته في السنة الماضية وهذه إنجازات دبلوماسي دولي رفيع المقام يكرس برنامجه للنهوض بالسلام.

وقد أشار أحد المتكلمين السابقين إلى مسألة الجزاءات. ولا تزال مسألة الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن مدعاة للقلق الشديد، ونحن نأسف لأن المجلس لم يتمكن حتى الآن من الاستجابة لقرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥١. وسنظل نعمل مع أعضاء المجلس الآخرين، على إعادة تقييم هذه الأداة، وعملية إعادة التقييم هذه تشتد الحاجة إليها. وسنضع في الاعتبار شاغلا يتألف من شقين: أولهما، هو تعزيز فعالية الجزاءات، وثانيهما هو ضمان التقليل إلى أدنى حد من الآثار المترتبة على الجزاءات في المجال الإنساني وآثارها غير المقصودة، أو إزالة هذه الآثار تماما.

ولقد عززت البرازيل ثقافة للسلام، وعاشت بها، وذلك حسبما أوضح الأمين العام نفسه في زيارته إلى برازيليا في تموز/يوليه الماضي. ونحن لا نزال نعتقد أنه لا يمكن التفكير في الإكراه إلا كملاذ أخير في الظروف القصوى وإنه لا يمكن لأعضاء الأمم المتحدة أن يفكروا في استعمال القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس الواضحة أو عندما يصدر بذلك إذن جماعي من مجلس الأمن. وفي العالم المعاصر، تقتضي ثقافة السلام احترام القانون الدولي والالتزام بالدبلوماسية والتعددية، حتى ونحن نواجه عدم الفهم من وسائط الإعلام أو نخاطر بإغضاب قطاعات معينة من الرأي العام. والتقرير عن أعمال المنظمة يطمئننا على النحو اللازم على أن الأمم المتحدة، في ظل قيادة الأمين العام المقتدرة، تظل تمثل لنا الأمل العظيم في إيجاد ثقافة سلمية عالمية - قادرة على المواءمة بين السلام والأمن الاقتصادي، وليس هذا فحسب، بل إنها تمثل أيضا، حسبما أوضح، على نحو بليغ، تعبيرا فريدا عن إنسانيتنا المشتركة وأداة لا غنى عنها لتحقيق الأهداف المشتركة.

السيد ريان (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا نرحب بالفرصة التي أتاحتها لنا هذه المناقشة لكي نلقي نظرة على الماضي تشمل بعض المسائل الرئيسية التي طرقناها على مدى السنة الماضية، ولقياس مدى نجاحنا، نحن الدول الأعضاء، فضلا عن المنظمة بأكملها، في معالجتها.

وفي المقام الأول، أود أن أعرب عن امتناننا للأمين العام، لما اتسم به تقريره من وضوح وتفصيل، ولقيامه شخصيا بعرضه على الجمعية العامة في بداية الدورة. ولقد شجعنا على قراءته من أوله إلى آخره، وهذا هو ما فعلناه حقا، لأنه كتب بسلاسة ويحلل لنا بعض القضايا الرئيسية التي تؤثر على أعمالنا تحليلا موجزا ينم عن حسن الإدراك.

وإن ما أعتقد أنه يظهر في صفحات التقرير هو وصف لمنظمة دبت فيها الحياة من جديد وتتصف على نحو متزايد بنشاطها وأهميتها ولديها دور رئيسي تؤديه فيما يختص بالطريقة التي يتناول بها مجتمع الأمم الدولي عددا وافرا من المسائل التي كثيرا ما تكون مترابطة. وقد عالج الأمين العام بوضوح التحديات الهائلة التي تمثلها هذه المشكلات لنا، نحن الدول الأعضاء وللأمم المتحدة. وعلى عاتقنا مسؤولية مشتركة، تلزمنا بأن نسهم، من خلال أنشطتنا على جميع الأصعدة في هذا المكان، في التوصل إلى حلول لتلك المشكلات العالمية ولاتخاذ إجراءات في الوقت نفسه تعزز فعالية استجابة المنظمة.

ويصف الأمين الإصلاحات المؤسسية التي استهلها في السنة الماضية بأنها "ثورة هادئة". والواقع أن هذه

الإصلاحات قد جلبت مزيدا من وحدة الغرض ومن التماسك في الجهود. ونحن نتقدم بتهنئتنا الحارة إليه وإلى نائب الأمين العام والعاملين بالأمانة العامة، على نجاحهم في تحقيق هذا المسعى الهام. وليس من اليسير بأي حال على الإطلاق تحقيق تغيير في أية منظمة كبرى، وفي منظمة تتسم بمثل هذا القدر من التعقيد يكون الإنجاز صعبا حقا. ونحن نسلم بضرورة التزام الصبر على الطريق نحو الهدف، ونأمل أن تتضح لنا جميعا، عندما يقدم تقريره إلينا في السنة المقبلة، المنافع التي ستتدفق من أمانة عامة بُسِّطَتْ أعمالها وباتت أكثر تماسكا.

وكان إنشاء إدارة شؤون نزع السلاح تطورا محمودا للغاية، وقد اضطلعت فعلا ببعض الأعمال الهامة بتوجيه من وكيل الأمين العام المسؤول عنها، وهو حقا رجل مرموق. إن تعيين هذه الإدارة مركز تنسيق لجميع أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، بالإضافة إلى الاقتراح الداعي إلى اتخاذ إجراءات منسقة متعددة القطاعات بشأن الأسلحة الصغيرة، هما أمران محمودان أتيا في حينهما.

وإذا كان من الممكن وصف الدورة الماضية للجمعية العامة بأنها "جمعية الإصلاح"، فينبغي ألا نتذكر في المستقبل هذه الدورة بأنها "جمعية اللاإصلاح". وبينما يمكننا، أن نشعر عن حق، بالارتياح لما تحقق في السنة الماضية، ينبغي لنا ألا نتكئ على ما حققناه من أمجاد.

ويذكرنا الأمين العام في تقريره، عن حق، بأن عددا من مقترحات الإصلاح لا يزال بحاجة إلى الموافقة عليه. ومن بين هذه المقترحات مقترحات يوليها وفدي أهمية كبرى، ونأمل أن يكون من الممكن، بموالاة العمل، التوصل إلى توافق في آراء بشأنها. وحساب التنمية، على سبيل المثال، هو مفهوم قيم ينبغي أن يوضع موضع التنفيذ. وقد قدم الأمين العام بعض الإيضاحات المفيدة التي نأمل أن تساعد على تطور هذه المسألة بطريقة إيجابية لمنفعة البلدان النامية.

ولقد تناول الأمين العام من جميع الجوانب الدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في العمل على تحقيق المزيد من السلام والأمن في عالم اليوم. وقد تكلم وزير خارجية أيرلندا، في بيانه أثناء المناقشة العامة، عن الحاجة إلى طرق أسباب الصراع الجذرية. ومن شأن مفهوم الأمن الشمولي الذي تأخذ به الأمم المتحدة أن يعزز سلامة هذا النهج.

وقد أولى التقرير، في نظرته الإجمالية المكانة الصحيحة لمسألتي الفقر المدقع والتخلف في المجال الإنمائي. وهما عدوان للسلام وفي غالب الأحيان يكونان بمثابة حليفين لعدم الاستقرار والاضطراب والصراع. ولا بد أن نسلم بهذه الحقائق، بقدر تسليمنا بأنه ليس هناك أمن حقيقي بدون التنمية. فكثير جدا من صراعات اليوم ينشأ عن الفقر الذي يسببه التخلف المزمن، وانتهاك حقوق الإنسان، وعدم الاستقرار السياسي. وقد كان الأمين العام محقا في تشديده على أهمية الحكم الصالح واحترام حقوق الإنسان والتحول إلى الديمقراطية، وهذه كلها مجالات يمكن للأمم المتحدة أن تسهم فيها إسهاما دائما، وبل ينبغي لها أن تقدم مثل هذا الإسهام.

ويتناول التقرير موضوع العولمة العام ويلقي نظرة فاحصة جلية على الطريقة التي بفضلها يمكن للمجتمع الدولي والأمم المتحدة الإسهام فيها. وحسبما أشار الأمين العام، فإن الريبة المالية في الأسواق المالية الإقليمية الهامة في شتى أنحاء العالم، قد كانت لها تكلفة اجتماعية باهظة يمكن أن تستمر فترة طويلة. ولم يحن بأي حال الأوان الذي يمكننا فيه القول كيف يمكن وقف هذا كله وما هي الخطوات التي يمكن أن نخطوها لتسخير العولمة لصالح البشرية.

وقد كان اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في تموز/يوليه بمثابة تطور تاريخي. ونحن نشاطر الأمين العام أمله الوطيد في أن توقع أغلبية كبرى من الدول الأعضاء على هذا النظام الأساسي وتصدق عليه قبل نهاية سنة ٢٠٠٠. ويسعدني القول بأن أيرلندا ستوقع على النظام الأساسي في روما في خلال يومين.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

والرسالة الأساسية للتقرير هي استمرار أهمية الدبلوماسية متعددة الأطراف في عالم يتغير بسرعة وأحيانا كثيرة على نحو مذهل. وهو يوفر لنا جميعا، كبارا كنا أم صغارا، أساسا للتفسير والفهم الأفضل. وهو يظل الأمل الأفضل للأصوات الكثيرة التي لم تسمع في إسماع صوتها. إن العام الذي تلا تقديم الأمين العام لآخر مرة تقريرا عن أعمال المنظمة شهد عددا من التحديات لا يمكن أن تتوفر سلطة مواجهتها إلا لهيئة متعددة الأطراف مثل منظمتنا.

وللأسف، ونحن نقترب من الألفية الجديدة، لن ينقص عدد التحديات التي تواجهنا. ولكننا قد نجد بعض السلوى في أننا بدأنا في جعل هذه المنظمة أكثر استجابة للتحديات وأكثر فعالية وكفاءة في الطريقة التي تتصدى بها لها.

السيد فالدفييسو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): في البداية أود أن أتقدم بالشكر للأمين العام، السيد كوفي عنان، على إعداده وعرضه التقرير الوارد في الوثيقة A/53/1.

إن تقرير الأمين العام، بدءا من الأسطر الأولى فيه، يحدد الصعوبات ومواقع الريبة بل وحتى القلق إزاء الدور الذي تضطلع به المنظمات المتعددة الأطراف في سياق دولي يتغير بسرعة واستمرار.

ونتفق مع القول بأن جمعية الألفية التي ستعقد عام ٢٠٠٠ توفر فرصة استثنائية للقادة من جميع أرجاء العالم للنظر في نوع المنظمة التي يتطلبها القرن الجديد. وينبغي إعداد جمعية الألفية بعناية عن طريق العمليات الحكومية الدولية. وستمكن تلك الجمعية من إجراء دراسة شاملة لجملة أمور تشمل، فيما تشمل، كيفية تنفيذ الالتزامات المعلنة في مؤتمرات الأمم المتحدة المعقودة في السنوات الأخيرة.

ولم يُتح لنا سوى وقت قصير لتقييم نتائج الإصلاحات التي يرعاها الأمين العام واعتمدتها الجمعية العامة بصفتها الهيئة الأولى في الأمم المتحدة. وعلى الرغم من ذلك، نحن واثقون تماما من أن أثر الإصلاحات سرعان ما سيظهر في جميع مجالات نشاط المنظمة.

إن الجمعية العامة ستنظر خلال هذه الدورة في الاقتراحات التي تقدم بها الأمين العام، ووفدي ملتزم بالمشاركة في هذه المداولات بروح بناءة. وسندعم الأغراض والمبادئ المكرسة في الميثاق والتفويضات التي تمنحها الجمعية العامة وضرورة إتاحة السبل والوسائل اللازمة ليتسنى للمنظمة أن تواجه على نحو أفضل تحديات الحاضر والمستقبل على حد سواء.

إن المبادرة الرامية إلى دخول الأمم المتحدة في حوار مفيد للجميع مع مجتمع الأعمال التجارية الدولي هي مبادرة هامة بالتأكيد. والفكرة جديرة بأن تدرسها الجمعية العامة دراسة متعمقة في إطار قواعد المنظمة ونظمها.

ونحن نتفهم انشغال الأمين العام بضرورة تعزيز المنظمة لمبادرتها في ميدان منع النزاعات ونشاركه ذلك الانشغال. وهذه النقطة واضحة، حيث أن المادة الأولى من الميثاق تنص على أن مقصد الأمم المتحدة هو منع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها وقمع أعمال العدوان.

وبالإضافة إلى ذلك، يوضح الميثاق وظائف وسلطات كل من الأجهزة الرئيسية للمنظمة. ووفقا للمادتين العاشرة والحادية عشرة من الميثاق، يجوز للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة أو أمر يدخل في نطاق الميثاق ولها أن توصي بما تراه في تلك المسائل والأمور. وللجمعية العامة أيضا أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدوليين، ولها أن تناقش أي أمر ذي صلة بهاتين المسألتين.

ووفقا للمادة الرابعة عشرة، يجوز للجمعية العامة أن توصي باتخاذ تدابير لتسوية أي موقف، مهما يكن منشؤه، بالوسائل السلمية متى رأت أن هذا الموقف قد يضر بالرفاهية العامة أو يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم، وتدخل في ذلك المواقف الناشئة عن انتهاك أحكام الميثاق الموضّحة لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

ووفقا للمادة الرابعة والعشرين، تقع على مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية، تحديدا وحصرا، عن حفظ السلم والأمن الدوليين.

ومن الضروري تحسين علاقة العمل بين الأجهزة الرئيسية في المنظمة والمحافظة، مع ذلك، على تخصيص الوظائف والسلطات كما ترد في الميثاق ومع أخذ الدور الذي ينيطه الميثاق بالجمعية العامة بصفتها الهيئة العليا في المنظمة بعين الاعتبار.

ونحن نتفق مع التقييم الذي يقدمه التقرير ومؤداه أن القرارات التي تنطوي على جزاءات إلزامية ينبغي أن تنظر في إعفاءات لأسباب إنسانية وفي الآثار المترتبة على الدول الثالثة. ومن الأمور الضرورية أيضا النداءات التي صدرت في هذا المجال عن بعض الهيئات الموكل إليها رصد معاهدات حقوق الإنسان فيما يتعلق بضرورة أن تنص نظم الجزاءات على تدابير محددة لحماية حقوق الإنسان لأضعف الفئات.

إن تشخيص الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم والبيانات التي ترد في التقرير مأساوية حقا وتسلط الضوء على الحقائق نفسها التي يشدد عليها بوضوح تقرير التنمية البشرية الذي نشر مؤخرا.

إن كون خُمس البشرية يضطر إلى إعالة نفسه بدولار واحد فقط يوميا، وأن ثلث جميع الأفريقيين لا ينتظر له أن يبقى على قيد الحياة بعد سن الأربعين، ونسبة ٤٠ في المائة من النساء في البلدان النامية أميات، ونسبة ٥٠ في المائة من الأطفال في جنوب آسيا يظلون ناقصي الوزن عند سن الخامسة، كلها أمور تتناقض بشدة مع التوسع الاقتصادي الذي حدث خلال النصف الثاني من هذا القرن. وهي أمور تتناقض كذلك مع الانخفاض المستمر في حجم المعونة الخارجية المقدمة للبلدان النامية على امتداد العقد الأخير.

وهنا نرى واحدا من أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي عموما والأمم المتحدة خاصة. ورغم أنه من الصحيح أن إصلاحات المنظمة التي طبقت بالفعل إيجابية وتشير إلى الوجهة الصحيحة، يقتضي حجم التحدي من المنظمة أن تفعل أكثر من الإصلاح وتبسيط طريقة عملها. فهو يتطلب، إضافة إلى ذلك، التزاما ثابتا وإرادة سياسية من البلدان الصناعية.

إن الأمم المتحدة هي أداة مفيدة لدول العالم وشعوبه للاستفادة من الفرص ولمواجهة التحديات التي توجدها العولمة. ونحن نتفق مع الأمين العام في رأيه القائل إن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للعولمة، بل وأكثر من ذلك تحول العناصر المسماة بالعناصر "غير المدنية" إلى عناصر عبر وطنية، كل ذلك يقتضي أن تقوم الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية بأعمال متعددة الأطراف. ووفقا لذلك، نرى ضرورة دعم العمل العام، خاصة فيما يتعلق بالعولمة.

وأخيرا، أود أن أسترعي الانتباه إلى التناقض الشديد القائم من ناحية بين تعقيد التحديات والتوقعات الكبيرة للرأي العام العالمي فيما يتعلق بالدور الذي يمكن للمنظمة أن تضطلع به لمواجهة هذه التحديات، وبين الحالة المالية للأمم المتحدة من الناحية الأخرى. ويطلعنا تقرير الأمين العام على أن العجز في الميزانية العادية وعدم تسديد بعض البلدان اشتراكاتها المقررة قد زادهما تعقيدا توقف بعض البلدان التي كانت تدفع اشتراكاتها في حينها عن ذلك.

وإذا لم يتم التغلب على الحالة المالية الحرجة سيكون من الصعب جدا حقا للمنظمة أن تضطلع بالأعمال الموكلة إليها، ناهيك عن وضع أهداف جادة وطموحة للقرن المقبل.

السيد تشاودوري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر بنغلاديش أنه أتيحت للأمين العام الفرصة هذه السنة، مثلما أتيحت له الفرصة في العام الماضي لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، أن يقوم بعرض تقريره عن أعمال المنظمة في مستهل المناقشة العامة. وهذا ترتيب طيب جدا، وينبغي اتباعه باستمرار. وينبغي أن يُطلع الأعضاء على هذا الأمر مسبقا؛ ونعتقد أن هذا الإجراء سيجعل المناقشة العامة أكثر تركيزا وتوجها نحو المسائل، فتتمحور حول تلك المسائل المحددة في تقرير الأمين العام. وتعتقد بنغلاديش أيضا أنه بالإضافة إلى إعادة تعداد الأنشطة التي حدثت في السنة التي مضت، يحتاج الأمين العام إلى أن يحدد في تقريره المسائل التي يحتمل أن تشكل تحديا للمجتمع الدولي في السنوات المقبلة، وأن يطلب إلى زعماء العالم أن يتصدوا لتلك المسائل خلال المناقشة العامة. ونطلب إليكم، سيدي الرئيس وإلى الأمين العام، أن تفكرا جديا في هذا الاقتراح. والاشارات التي يتضمنها تقرير هذا العام عن جمعية الألفية وعن مسائل الإصلاح المعلقة والاقتراح بعقد اجتماعات شعبية عالمية هي أفكار تصب في ذلك الاتجاه.

إن قراءة تقرير هذا العام لممتعة جدا، وهو يعرض بطريقة مؤاتية للقارئ شتى أنشطة الهيئة العالمية بموجب ولايتها. فالتركيز على المسائل الموضوعية ومسائل الإصلاح المؤسسي متوازن على نحو مناسب ويسترعي الانتباه إلى حقيقة أن كلتا الناحيتين تتطلب منا، نحن الدول الأعضاء، أن ننظر فيهما نظرة كاملة ومستفيضة إذا أردنا للأمم المتحدة أن نحرز النجاح.

وتشعر بنغلاديش بالارتياح لقيام الأمين العام بإطلاعنا على أن "أسرة الأمم المتحدة تعمل اليوم بقدر أكبر من وحدة الهدف وتماسك الجهد عما كانت عليه منذ عام مضى" (A/53/1، الفقرة ٤). ويسرنا أن نعلم أن ثورة الأمين العام الهادئة في سبيل تحقيق الإصلاحات المؤسسية أخذت تؤتي ثمارها، وأن ثمة فريق عمل جديدا يقود جهود الإصلاح في الأمانة العامة.

وتريد بنغلاديش أن تشيد بالأمين العام على إيلائه اهتماما طيبا للحوار مع مجتمع الأعمال التجارية الدولية، مشابها إياه بعلاقات العمل الوثيقة التي تقيمها الأمم المتحدة مع المنظمات غير الحكومية. ونحن نريد أن يعطي هذا النشاط اهتماما متزايدا في التقارير المقبلة، وأن يجري التركيز على انخراط مجتمع الأعمال في تعزيز خطة الأمم المتحدة للتنمية.

إن تأكيد الأمين العام على أن "الدور الذي تؤديه الدبلوماسية هو عمليا دور محوري تماما في جميع أنشطة الأمم المتحدة إلى الدرجة التي يسهى في بعض الأحيان فيها عن الانتباه إلى ما تقدمه من إسهامات محددة" (الفقرة ٣١) يتسم بنفاذ البصيرة ويستحق إقرارنا الكامل به. فالاهتمام الذي أولي للدبلوماسية عموما وللدبلوماسية الوقائية خصوصا في الفقرات ٣١ إلى ٤٢ من التقرير إنما هو اهتمام أولي عن حق. وفي مجال نزع السلاح، أبرز الأمين العام بحق الحاجة إلى "كبح انتشار الأسلحة الخفيفة في المجتمع المدني" (الفقرة ٥٠)، وهو يؤيد أن تعقد الأمم المتحدة في المستقبل القريب مؤتمرا عن جميع جوانب الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

وإن تأييد الأمين العام لـ "الجزاءات الذكية" التي ترمي إلى ممارسة الضغط على الأنظمة بدلا من الناس والتي من شأنها أن تخفض بالتالي من الخسائر الإنسانية سيحظى بدعم أغلبية أعضائنا، ونطلب إلى الأمين العام أن يشحذ مفهوم الجزاءات المستهدفة في مقترحاته إلى مجلس الأمن والجمعية العامة. وفي مجال بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات، تم التأكيد على الربط بين جميع الجوانب - السياسية والإنسانية والإنمائية وحقوق الإنسان - للدعم الخارجي المقدم إلى البلدان التي تخلصت من النزاعات. ويحدونا الأمل في أن يقدم الأمين العام في تقريره المقبل تفاصيل عن مفهوم الإطار الاستراتيجي الجديد لبناء السلام، كما وضعته لجنة التنسيق الإدارية.

ومهمة التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة ذات أهمية خاصة بالنسبة لبنغلاديش، ونحن نشعر بالرضا إذ أنه أولي الاهتمام الواجب في التقرير للتعاون من أجل التنمية. والمعلومات عن أنشطة الفريق الإنمائي للأمم المتحدة واللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، على رغم غموضها، جديرة بالملاحظة، حيث أنها المرة الأولى التي تدرج هذه المعلومات في التقرير. ونظرا لاتساع المعاني التي يتضمنها عمل الفريق الإنمائي، ينبغي للأمين العام أن يكرس حيزا أكبر في تقاريره لأنشطة الفريق. وينبغي أيضا أن يفيدنا عن التقدم المحرز في العمل المتعلق بالمؤشرات الإنمائية الذي تضطلع به اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

وفي الجزء المتعلق بالقضاء على الفقر، تعتقد بنغلاديش أن الدور البازغ للائتمان الجزئي، بما في ذلك البدء ببرنامج الانطلاقة الجزئية البالغ قيمته ٤٠ مليون دولار والتابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كان ينبغي أن يجد له مكانا في التقرير. ونود أيضا أن نرى جزءا يخصص في التقارير المقبلة للحالة في أقل البلدان تقدما، بما في ذلك البلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، نظرا للضعف الذي تتصف به تلك البلدان في عملية العولمة.

ولقد بزغت التنمية الاجتماعية، بخاصة في السنوات الأخيرة، كمجال هام في خطة الأمم المتحدة للتنمية. ووجود فرع عن هذا الموضوع يكون أكثر تحليلا وذا تنظيم جيد أمر مستحب في المستقبل. والمحزن أن التقرير لا يأتي على ذكر أنشطة الأمم المتحدة في مجال الصحة الإنجابية.

إن الأمين العام أبلى البلاء الحسن في استرعاء انتباه المجتمع الدولي إلى تحول العناصر "غير المدنية" إلى عناصر عبر وطنية إلى جانب بزوغ مجتمع مدني عالمي. وهذا مجال يتطلب اهتمامنا وعملنا المتضافرين؛ وينبغي مواصلة تناوله في التقرير فيما نبحث الحالة في عالم يتزايد ترابطا. ونود أيضا أن يدرج الأمين العام في تقريره أنشطة تتعلق بالحق في التنمية، نظرا لتوسطه نظام حقوق الإنسان.

ويسر بنغلاديش أنه أولي اهتمام كبير في التقرير للمساءلة والمراقبة. وينبغي أن يستمر هذا في المستقبل. وأن رصد الأمم المتحدة للتحسينات الجارية في عملياتها وإصلاحاتها يقتضي اهتماما وثيقا من الدول الأعضاء، وينبغي الإبلاغ عنه بانتظام بطريقة واضحة. ونشعر بالقلق بعض الشيء إزاء تنفيذ الأنشطة الموكلة إلى المنظمة بنسبة ٨٠ في المائة. والأمين العام يعتبر ذلك "إيجابيا إلى حد بعيد" (الفقرة ٢٢١). ونتوقع أن يحقق متوسط تنفيذ جميع مبادرات الإصلاح المزيد من الزيادة.

لقد بدأنا بالاشادة بالأمين العام على تقريره المتوازن جيدا، ونعتقد أيضا أن اقتراحاتنا وأفكارنا ينبغي أن تحظى بالاهتمام المطلوب في سياق التقارير المقبلة.

السيد هنزي (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود قبل كل شيء أن أشكر الأمين العام ومعاونيه على تقريرهم الحسن التوقيت بشأن أعمال المنظمة. فلقد قدموا إلينا وثيقة تصف بوضوح شديد المشاكل المعقدة والصعبة التي واجهت المنظمة طوال الأشهر الـ ١٢ الماضية.

وإصلاح الأمم المتحدة، أي، إصلاح جميع هيئات الأمم المتحدة، عملية معقدة، ولذا فإنها تكون عملية بطيئة أحيانا. إلا أنها عملية ضرورية لتمكين المنظمة من مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. ويوصف التقرير إصلاحات الأمين العام المؤسسية، وهي إصلاحات أصاب فيها كبد الحقيقة عندما سمّاها "ثورة هادئة". وترحب المانيا بهذه الإصلاحات بوصفها مساهمة هامة في إنعاش الأمم المتحدة. ونعتقد أن جميع الدول الأعضاء ستستفيد في نهاية الأمر من إصلاح يشمل جميع هيئات المنظمة. والتدابير التي اتخذها الأمين العام حتى الآن أدت إلى تحسينات ملموسة في مجال الاتصالات والإجراءات داخل الأمانة العامة.

فإصلاحات المسار الأول والمسار الثاني ستمكن الهياكل التشغيلية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها من أن تكون ذات أثر أكبر. ونعتقد أن اعتماد استراتيجية للتمويل تسعى إلى دمج النتائج والموارد في إطار تمويل متعدد السنوات يشكل خطوة هامة أخرى في الاتجاه نفسه. ويجب على الأمم المتحدة أن تنتهج هذا السبيل بتصميم وبحس من الحاجة الأمر. ويجب ألا يتعرض دور الأمم المتحدة لأي تآكل. ولا نود أن نرى آخرين يضطلعون بهذا الدور. إننا نود أن نرى أمما متحدة قوية ولذا فإننا نشجع الأمين العام على مواصلة هذه الإصلاحات ومد نطاقها.

وإننا نتفق إلى حد كبير جدا مع تحليل الأمين العام للعولمة وآثارها، فضلا عن اتفاقنا مع تقييمكم، السيد الرئيس، لهذه الظواهر، كما ورد في خطابكم الذي أدليتم به أمام الجمعية يوم ٩ أيلول/سبتمبر. وتدلّل الأزمات الحالية في العالم على أننا نعيش بصورة لا مفر منها في إطار عالمي. والأمم المتحدة هي بلا منازع المؤسسة التي يمكنها التصدي لهذه المسائل العالمية. ولذا يصبح لزاما على الأمم المتحدة أن تستجيب لهذه التحديات. ولا يمكن لمستقبلنا المشترك أن يتشكل إلا من خلال جهودنا المشتركة. وهذه الجهود يجب أن تشمل الحكومات، وكذلك كيانات أخرى مثل المنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات.

وفي نهاية القرن العشرين، لا يزال العديدون جدا من سكان عالمنا يعانون من الفقر والبطالة. ولذا ترحب ألمانيا بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لحشد التأييد لمبادرة ٢٠/٢٠. فالمقترحات الواردة في المبادرة من أجل توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل التعليم، والرعاية الصحية والمأوى، ستكون أساسية بالنسبة للتنمية الاجتماعية في المستقبل.

ولم يصبح العالم بعد مكانا يتسم بالإنصاف لجميع سكانه. والبشر لا يشغلون مركز الصدارة في التنمية في كل مكان. وللأسف، فليس في كل مكان لم تعد المرأة عرضة للتمييز. فبعد مرور ثلاث سنوات على مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في كوبنهاغن، والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة المعقود في بيجين، حان الوقت للتقييم والتخطيط لمبادرات في المستقبل. وإن الدورتين الاستثنائيتين للجمعية العامة اللتين ستعقدان في العام ٢٠٠٠، ستتيحان الفرص لكي نؤكد من جديد التزامنا بتنفيذ نتائج المؤتمرين. وهاتان الدورتان الاستثنائيتان ستتيحان لنا أيضا فرصة استكشاف آفاق جديدة. ويجب ترويض العولمة لكي لا تهدد المجموعات الضعيفة اجتماعيا واقتصاديا. وينبغي تطوير العولمة لكي تسهم في التنمية الاجتماعية وتحقق العوائد الاقتصادية للرجال والنساء على حد سواء. وهذه مسائل ينبغي للدورتين الاستثنائيتين أن تنظرا فيها باهتمام.

والاضطراب الذي يجتاح الأسواق المالية في العالم يدلل بصورة قوية على مدى أهمية قيام الحكومات والمؤسسات الدولية ذات الصلة باتخاذ تدابير وقائية في حينها. والأثر المترتب على الأزمة المالية التي انتشرت من منطقة إلى أخرى قد أثر على عدد كبير من الاقتصادات الوطنية. ويدلل على أن الاقتصاد العالمي يحتاج إلى إطار عمل مُتحسن. والتدابير التي نوقشت في اجتماع الربيع الذي عقدته اللجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولي أساسية من أجل منع نشوب أزمات في المستقبل. بل يتعين علينا أن نفكر في أكثر من ذلك. وينبغي لنا أن نتطرق إلى مسألة ما إذا كان يمكن للتدخلات المتعددة الأطراف المتفق عليها

أن تصبح ضرورية ومفيدة وكيفية تحقيق ذلك، وهذه التدخلات ستكون بالتأكيد أكثر ملاءمة من التدابير الحمائية.

ونحن بحاجة إلى معدات أفضل للإنذار المبكر، وإلى مزيد من الشفافية والكفاءة في النظم المصرفية، ولا سيما في الاقتصادات الناشئة حديثا، ولكن ليس فيها فقط. ومرة أخرى، فإن هذه المهمة، ليست قاصرة على الحكومات. إننا بحاجة إلى شراكة عالمية بين المؤسسات العامة والخاصة؛ وإلى شراكة بين الحكومات، والمنظمات والشركات المالية الدولية. وعلاوة على ذلك، وكما عبر عنها الأمين العام في تقريره، "يجب إنشاء جسر مجازي بين مؤشر داو جونز ومؤشر التنمية البشرية". (A/53/1، الفقرة ١٥)

واعتماد النظام الداخلي للمحكمة الجنائية الدولية مَثل خطوة رئيسية نحو قيام نظام عالمي تسوده قوة القانون وليس قانون القوة. ولن يمر دون عقاب الذين ارتكبوا أبشع الجرائم. وستواصل المانيا بقوة دعم إنشاء المحكمة الدولية. واسمحوا لي أن أؤكد للجمعية أن بلدي يعمل بصدق وإخلاص من أجل دخول تشريعات روما حيز النفاذ في وقت مبكر. وتنوي المانيا أن توقع على النظام الأساسي قبل حلول الذكرى السنوية الخمسين للاتفاقية المتعلقة بالإبادة الجماعية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، وسنشجع جميع البلدان على التوقيع والتصديق على النظام الأساسي في أقرب وقت ممكن. وسنتعاون بنشاط في صوغ قرار بهذا الصدد خلال هذه الدورة. ونتطلع إلى المشاركة النشطة في أعمال اللجنة التحضيرية في العام القادم.

لقد أعلن الأمين العام القرن الحادي والعشرين قرنا للوقاية. وفعل ذلك استنادا إلى أسباب وجيهة. وكما أشرت من قبل في ملاحظاتي بشأن حالة النظام المالي العالمي، ينبغي القضاء على المشكلة في المهد. وهذه هي مهمة الدبلوماسية الوقائية ومراقبي حقوق الإنسان وقوات حفظ السلم. ويجب علينا أن نحول دون هروب أعداد كبيرة من البشر من بلدانهم أو تركهم يبحثون عن فرص عمل. وأن القضاء على الأسباب الجذرية للهجرة الجماعية يعني إزالة الأسباب الاقتصادية والأيكولوجية والاجتماعية. فالفجوة بين الأغنياء والفقراء تزداد اتساعا، ويجب ألا يسمح بعد اليوم لهذه الهوة بالاتساع. بل ويجب سدها. فجميع الدول يجب أن تُعطى فرصا متكافئة في المنافسة العالمية. ومن ثم يجب على البلدان الأغنى أن تمد يد العون للبلدان الأفقر وذلك لكي تستفيد إلى أقصى حد من فرصها في التنمية.

وتدلل أفريقيا على ما يمكن تحقيقه عندما تتضافر جهود المجتمع الدولي وجهود البلدان التي تعاني من مشاكل. واليوم، فإن الانتخابات الديمقراطية تعقد في أكثر من نصف البلدان الأفريقية. ففي ٢٠ بلدا أفريقيا تراوحت نسبة النمو الاقتصادي ما بين ٤ و ٦ في المائة؛ بل أن النسبة كانت أعلى في ١١ بلدا. ومع ذلك، فإن النزاعات القديمة والجديدة في أفريقيا - وبخاصة استمرار أعمال العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والنزاع الذي لم يُحسم بين إريتريا وإثيوبيا وازدياد التوتر في أنغولا - ما زالت تشكل مصدر قلق خطيرا. وإننا نشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام، وممثلوه وأفرقتهم في التوصل إلى حلول سلمية.

وأود أن أؤكد تقديرنا الخاص لتلك الأجزاء من التقرير التي تحلل أسباب النزاع في أفريقيا وتتضمن مقترحات لتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا.

وأثناء الاجتماع الذي عقد مؤخرا بين الأمين العام وممثلي البلدان المانحة تعهدنا بتقديم دعمنا الكامل لمقترحاته. وسنواصل التعاون النشط مع الدول الأفريقية، مع مراعاة الصلة الجوهرية بين السلام والتنمية.

ومع قرب حلول الألفية الجديدة، يجب علينا أن نعمل معا من أجل تشكيل مستقبلنا. وأن أمما متحدة مُصلِحَة ومعززة ستضطلع بدور بالغ الأهمية في الوفاء بالمهمة التي تنتظرنا.

السيدة وينسلي (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن استراليا ترحب بتقرير الأمين العام. ونعتقد أنه تقرير ممتاز يحدد التحديات الكبيرة التي تواجه المنظمة بينما نحن نستعد لدخول الألفية الجديدة.

وأود أن أركّز على اثنين فقط من التحديات التي حددها الأمين العام: وهما عملية إصلاح الأمم المتحدة وأثر العولمة.

فأما عن موضوع إصلاح الأمم المتحدة، فإننا نشيد بالتقدم الكبير الذي أحرزته الأمانة العامة في السنة الماضية تحت القيادة الماهرة والرشيدة للأمين العام. وقد

عـُمل الكثير، ولكن لا يزال هناك بالطبع الكثير مما ينبغي عمله.

وموقفنا من دعم الإصلاحات الجارية معروف تماما. وهي بلغة المستشارين الإداريين عملية تحسن مستمرة. ونعتقد أن نائبة الأمين العام قد أسرت الألباب عندما وصفت في تعليق لها مؤخرا عملية الإصلاح التي تمر بها الأمانة العامة بأنها "سعي إلى تحقيق الامتياز".

ومن الأمور الهامة جدا بالنسبة لنا والتي نأمل أن نراها تتحقق هي تحديد أهداف الإصلاحات الجارية ووضعها معا في برنامج واضح في أنشطة المسار الثالث.

ويركّز تقرير الأمين العام على إبراز جمعية الألفية باعتبارها فرصة لاستشراف نوع المنظمة التي سنحتاج إليها في القرن الحادي والعشرين. ونحن نتطلع بشغف إلى استقبال تقريره بشأن هذا الموضوع. ونساند بقوة وجهة النظر التي أعرب عنها الأمين العام في خطابه أثناء المناقشة العامة والقائلة بأننا إذا أردنا الاستفادة من هذه الفرصة، فإننا بحاجة إلى تحديد برنامج عمل واقعي وممكن التحقيق. وستكون فرصة ضائعة للغاية إذا كان كل ما انتهى إليه الأمر هو عملية تشاور مستفيضة وممارسة احتفالية باهظة التكلفة.

ومن مسائل الإصلاح الهامة للغاية والتي تود حكومتي حقا أن تراها حـُسمت قبل حلول الألفية الجديدة مسألة إصلاح مجلس الأمن. وما لم نحرز تقدما في هذه المسألة، فإن هذه المنظمة لن يكون بوسعها أن تدعي أنها نجحت في التكيف مع العالم الذي نعيش فيه اليوم. ويتطلع وفدي إلى مناقشة تلك المسائل وذلك الموضوع بتفاصيل أكثر في إطار بنود لاحقة من جدول الأعمال.

والتحدي الكبير الآخر الذي يواجه الأمم المتحدة والذي أود أن أتناوله هو موضوع العولمة. إن تقرير الأمين العام، وبروز الموضوع في المناقشة العامة، يوضحان بجلاء أهمية هذا الموضوع للأمم المتحدة. وهناك حاجة إلى تجدد التعاون الدولي للنظر بوجه خاص في طريقة عمل النظام المالي الدولي، وهي عملية تجري خلال هذا الأسبوع في واشنطون، ومما يسر استراليا غاية السرور أن تكون مشاركة فيها.

وفي التعامل مع آثار العولمة، وضمان استفادتنا من المنافع والفرص التي تتيحها، تقع المسؤولية الأولى تماما، بطبيعة الحال، على عاتق كل واحد منا لكفالة أن تكون لدينا السياسات المحلية والآليات الملائمة، بما في ذلك الحكم التشاركي الحصيف وكفاءة القطاعات المالية وشفافيتها.

وإن للتعاون الدولي دورا قيـّما يؤديه في مساعدة البلدان على معالجة أوجه القصور في هذه المجالات، ومن المهم أن نتذكر أن عددا من المبادرات قد تأسس فعلا بصورة جيدة تماما. وتساعد برامج المساعدة الفنية على تطوير وتعزيز وإصلاح الآليات والأطر المؤسسية القائمة في البلدان النامية حتى تتمكن من الاستفادة على نحو أفضل من الفرص التي أتاحتها العولمة.

وظلت حكومتي تشارك على نحو وثيق جدا في عدد من هـذه البرامج علـى الأصعـدة الثنائيـة والإقليميـة والمتعددة الأطراف. ونحن في المجلس التعاوني لآسيا والمحيط الهادئ نقود الجهود الرامية إلى تعزيز قـدرات شركائنا الإقليميين، بما في ذلك بوجه خاص هذه الناحية المتعلقة بالحكم التشاركي الحصيف.

وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، نجـد الجهود التي يبذلها صندوق النقـد الدولـي استجابـة للمصاعب التـي واجهتها في الآونة الأخيرة تايلند وإندونيسيا وكوريـا تؤكد دوره الأساسي. ويسرنا للغاية أن نكون قدمنا إسهاما رئيسيا في كل صفقة مـن المساعدات التي قدمت لتلك الدول. وفي حالة الصفقة الإندونيسية، بذلنا جهدا شاقا لضمان أن يولى المزيد من الاهتمام لفهم الآثار الاجتماعية للإصلاحات المعمـول بها وكيفيـة التعامـل معهـا، وهـي المسألة التي أكد عليها زميلي ممثل بنغلاديش للتـو، والمسألة التي أعتقد أن الأمم المتحدة ستحسن صنعا بالتركيز الخاص عليها.

وقد اعترف صندوق النقد الدولي ذاته بأنه تعلم من تجربته في الاستجابـة للأزمـة فـي شـرق آسيا. وبينما تمضـي الاقتصـادات المتضررة فـي تنفيـذ الإصلاحـات الهيكلية التي ستوفر أساسا أقوى للنمو الاقتصادي في المستقبل، فقد برز أيضا اعتراف بأهمية تعزيز النظام المالي الدولي القائم.

وأعتقد أن مـن الأمـور المهمـة فـي دراسـة السبل المؤدية إلى تحقيق ذلـك، ومساءلة أنفسنا عما يمكن للأمم المتحدة أن تفعلـه وما ينبغي أن تفعله، مـن الأمـور ذات الأهميـة الحيويـة ألا يتضـاءل الالتـزام بتعزيـز النظـام

التجاري الدولي. وتحتاج البلدان إلى العمل معا على الصعيدين الثنائي، والإقليمي ومن خلال منظمة التجارة الدولية لضمان الحفاظ على زخم التوجه الحالي نحو المزيد من التحرير في النظام التجاري الدولي.

ويمكن للتعاون والشراكة على الصعيد الدولي أن ينجزا الكثير لترسيخ ممارسة عالمية أفضل في النظم المالية، وتحسين الشفافية وتعزيز القدرات الوطنية. وهناك مجهود كبير يبذل الآن في عدد من المحافل داخل مؤسسات بريتون وودز وخارجها - وليس أقله المناقشات التي أشرت إليها، والتي تجري في واشنطن خلال هذا الأسبوع.

ونعتقد أن للأمم المتحدة دورا هاما في المناقشة الأوسع للعولمة، بالعمل مع الوكالات والمحافل الدولية الأخرى بدلا من محاولة تكرار دورها. ونحن بحاجة دائما إلى النظر حيث تكون الخبرة وكيف يمكن للأمم المتحدة أن تسهم بقيمة إضافية. وفي هذا الصدد، لوكالات الأمم المتحدة الإنمائية مكانة هامة جدا في مساعدة البلدان النامية على أن تعالج بنفسها الآثار الاجتماعية المترتبة على المصاعب الاقتصادية الأخيرة. ونعتقد أن هناك مجالا لإعادة توجيه بعض الموارد لمعالجة الآثار الاجتماعية السلبية الناتجة عن الاضطراب الاقتصادي في عدد من البلدان المعرضة للضرر - وفي الواقع تجدر الملاحظة بأن بعض الوكالات قد حققت بالفعل تقدما في هذه الناحية.

وقد أتاح الحوار الرفيع المستوى الذي جرى مؤخرا عن العولمة فرصة لا تقدر بثمن للبلدان كي تتقاسم خبراتها وتتبادل وجهات نظرها عن الكيفية التي يمكن بها للتعاون الدولي أن يساعد. وقد شجعتنا تلك المناقشة كثيرا جدا. ونعتقد أنها كانت خالية بدرجة كبيرة من الجدل الذي يسم الحوار بين الشمال والجنوب في هذه الهيئة. وشعرنا بامتنان كثير لجميع الذين شاركوا، ونحن نتطلع إلى أن تسود تلك الروح أثناء مواصلة نقاشنا للعولمة خلال هذه الدورة للجمعية العامة.

ويتطلع وفدي بوجه عام إلى الإسهام في المناقشة الجارية بشأن هذا الموضوع الهام المتمثل في العولمة، بالإضافة إلى التحديات الأخرى التي حددها الأمين العام في التقرير الذي ننظر فيه في هذه المناقشة الموضوعية العامة الأولى في دورة الجمعية العامة الثالثة والخمسين.

السيد إنخسيخان (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود الوفد المنغولي، بادئ ذي بدء، أن يشكر الأمين العام على تقديمه لهذا التقرير الموجز ولكن الشامل عن عمل المنظمة وعن موضوع الشراكة من أجل المجتمع العالمي. وهذا التقرير، شأنه شأن التقرير السابق، يلقي الضوء على أهم الجوانب في أنشطة الأمم المتحدة ويحدد المهام العاجلة والطويلة الأجل التي تواجه المنظمة. وهو تقرير يشحذ الفكر ويتصدى للعديد من التحديات التي تنتظر المجتمع الدولي.

إن كون هذا البند ينظر فيه فورا بعد المناقشة العامة أمر هام في حد ذاته. إن هذا يوفر للممثلين الفرصة للنظر إلى عمل هذه المنظمة في الماضي - في الحقيقة، إلى العمل الجماعي للدول الأعضاء وللأمانة العامة - في سياق واسع، بدلا من مجرد دراسة جانب أو آخر من جوانب أنشطة الأمم المتحدة. وفي سياق اليوم، تلك المناقشة توفر الفرصة للنظر إلى أنشطة الأمم المتحدة من خلال منشور "الثورة الهادئة" الجارية والتطلع إلى زيادة تحسينها باعتبارها أداة لا غنى عنها لتعاون الدول في الألفية القادمة.

إننا نعتقد أن التقرير متوازن؛ إنه تحليلي ويوفر مادة مرجعية. إنه يبيّن ما تحقق خلال العام الماضي وما يزال بحاجة إلى القيام به. لذلك، نرحب بالتقرير باعتباره قاعدة طيبة لمناقشتنا.

لما كان وفد بلدي ستتاح له الفرصة للتعليق على جوانب محددة من التقرير عندما تناقش بنود جدول الأعمال هنا في الجلسات العامة وفي اللجان الرئيسية، أود في هذه المرحلة أن أتطرق إلى المسائل القليلة التالية.

فيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، لما كنا جميعا نتفق على أن الإصلاح عملية وليس حدثا، فإنه لا يمكن أن يتحقق بين عشية وضحاها. ووفد بلدي يعتقد أن الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين كانت قادرة على القيام بقدر كبير من العمل، كما جاء في التقرير. إلا أننا خلال الدورة الحالية لا نزال بحاجة إلى تناول المسائل المعلّقة الخاصة بالأحكام الختامية، ومسألة اعتماد نظام موازني يقوم على النتائج، وشروط إنشاء الحساب الإنمائي، ومسائل أخرى. إلا أننا نعتقد أن نجاح إصلاح المنظمة يمكن الحكم عليه، في نهاية الأمر، على أساس التحسينات الحقيقية في الاستجابة للتحديات العاجلة الحيوية التي أمامنا وأثرها على أرواح الناس العاديين.

ووفقا لهذا، نعتقد أن الإصلاح ينبغي أن يركّز على تعزيز دور المنظمة في دعم التنمية. إن دور الجمعية العامة باعتبارها الجهاز الرئيسي للتداول وصنع القرارات التابع للأمم المتحدة، الذي تشارك فيه جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة، ينبغي تعزيزه وفقا - بطبيعة الحال - لميثاق الأمم المتحدة.

ما من إصلاح للأمم المتحدة يكون كاملا دون إصلاح مجلس الأمن. وفي هذا الخصوص، يرحب وفد بلدي بالخطوات التي اتخذها مجلس الأمن استجابة لقرارات الجمعية العامة، وبخاصة فيما يخص إجراءات عمله وشفافيته. وهذا العمل ينبغي أن يستمر. ومع أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية أحرز بعض التقدم، وبخاصة فيما يتعلق بمسائل المجموعة الثانية، لم يُحرز - للأسف - تقدم بشأن مسائل المجموعة الأولى، وعلى وجه الخصوص بشأن توسيع عضوية مجلس الأمن وتقييد سوء ممارسة حق النقض. وهذه المسائل ينبغي تناولها تناولا شاملا إذا ما كان لنا أن ندخل الألفية القادمة بأمم متحدة أكثر فعالية وكفاءة.

ويتفق وفد بلدي مع الأمين العام على أن جمعية الألفية، المتوقع عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ينبغي استخدامها باعتبارها فرصة فريدة لكي نحدد بوضوح أي أمم متحدة يتصورها المجتمع الدولي ويؤيدها في القرن القادم. وإن العمل التحضيري لجمعية الألفية ينبغي أن يبدأ بأسرع وقت ممكن لتمكين الدول الأعضاء ليس فقط من وضع رؤيتها الاستراتيجية المشتركة للعالم ودور الأمم المتحدة فيه، وإنما أيضا لتمكينها من تحديد طرق ووسائل تحقيق هذه الغايات بكل وضوح ممكن. وبدون هذا فإن الأهداف السامية والرؤية الاستراتيجية تتعرض لخطر بقائها مجرد تطلع لم يتحقق.

أما الجزء المتعلق بالسلم والأمن فيدل بوضوح على أن الأمم المتحدة مطالبة بالاضطلاع بدور بالغ الأهمية في منع النزاعات، وحفظ السلام، وبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات - وهي بالفعل قادرة على ذلك. وفي هذا الخصوص، يود وفد بلدي أن يبرز الدور الإيجابي الذي اضطلع به الأمين العام في نزع فتيل التوتر في منطقة الخليج الفارسي في شهر شباط/فبراير الماضي، كما أبرز ذلك في تقريره،

"لسوء الحظ، لا تزال الحالة في العراق على ما يبدو بعيد عن الحل". (A/53/1، الفقرة ٢٤)

وإذ ينتقل وفد بلدي إلى الجزء المتعلق بنزع السلاح، يود أن يبرز تأييده لجهود المجتمع الدولي لزيادة تعزيز قضية نزع السلاح النووي. وفي هذا الشأن، نؤيد الإعلان الصادر عن الدول الثمانية بشأن إقامة عالم خال من الأسلحة النووية باعتبار ذلك خطوة هامة في أعقاب تجارب الأسلحة النووية المثيرة للقلق في جنوب آسيا. وفي هذا السياق ترحب منغوليا بإعلان جمهورية الصين الشعبية عدم استئناف التجارب النووية وتعرب عن الأمل في أن تتبع الإشارات المشجعة التي صدرت مؤخرا من جنوب آسيا أعمال ملموسة من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز نظام عدم الانتشار وتقريبنا من نزع السلاح النووي. ونحن نعتقد أن اللجنتين المخصصتين المنشأتين في مؤتمر نزع السلاح يمكن أن تكونا هامتين في زيادة ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية وفي حظر إنتاج المواد الانشطارية بغرض تصنيع أجهزة نووية متفجرة.

أما بالنسبة إلى مسألة الأمن الدولي، فيمكن - بل ينبغي - لكل الدول، صغيرها وكبيرها على حد سواء، أن تشارك فيها. ومنغوليا - باعتبارها عضوا في الأمم المتحدة، تسعى إلى الإسهام في تعزيز الثقة وأهداف نزع السلاح. ومن ثم، نشرت منغوليا مؤخرا كتابها الأبيض بشأن الدفاع، وأرسلت ردها إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، واتخذت خطوات للاشتراك في أنشطة حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، فإنها، وقد أعلنت أراضيها منطقة خالية من الأسلحة النووية، تعمل الآن بنشاط على إضفاء الطابع المؤسسي على وضعها باعتبارها منطقة خالية من الأسلحة النووية، الأمر الذي من شأنه أن يجعل أراضيها منطقة سلم، واستقرار وقابلية للتنبؤ. وفي ١٩٩٩، ستستضيف منغوليا، جنبا إلى جنب مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، مؤتمرا دوليا في منغوليا للتركيز على مسألة نزع السلاح وغيرها من المسائل الأخرى الملحة في المنطقة المتعلقة بالأمن.

وإذ ينتقل وفد بلدي إلى القسمين من التقرير المتعلقين بالتعاون من أجل التنمية والعولمة، يود أن يبرز العمل الكبير الذي تقوم به مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وكذلك دعمها لإنشاء أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي - كما يشير الأمين العام - تتيح نهجا استراتيجيا جديدا لتنفيذ الأهداف التي اتفق عليها في مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية وأيضا الأولويات الإنمائية الوطنية. وبالمثل، نثني على جهود الأمم المتحدة،

وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الغذاء العالمي، في مكافحة الفقر.

إن أحد العوامل - بل بالأحرى المعوقات - التي تؤثر تأثيرا سلبيا على التنمية في حوالي ٣٠ بلدا ناميا تتمثل في عدم الوصول إلى البحر بسبب وضعها الجغرافي. وهذا يعترف به المجتمع الدولي، وهناك بعض الخطوات المحددة التي تتخذها حاليا الأمم المتحدة لمواجهة هذه المسألة وغيرها من المسائل ذات الصلة. ولقد كان من المفيد جدا لو أن التقرير سلَّط بعض الضوء على الخطوات المتخذة في هذا المجال في إطار منظومة الأمم المتحدة.

وإذ ينتقل وفد بلدي إلى القسم المتعلق بتعزيز النظام القانوني الدولي، يود أن يبرز أهمية نتيجة مؤتمر روما، وبخاصة اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتوقيع دول عديدة عليه. ونحن نتفق مع الأمين العام اتفاقا تاما على أنه،

> "مع أن كثيرين كانوا يفضلون إعطاء المحكمة صلاحيات بعيدة الأثر بدرجة أكبر، إلا أنه ينبغي ألا نقلل من الإنجاز الذي تم تحقيقه". (A/53/1، الفقرة ١٨٠)

إن اختصاص المحكمة العام بشأن جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب وجريمة العدوان ينبغي أن يتعزز خلال العمل التالي في اللجنة التحضيرية المقرر إنشاؤها قريبا.

أخيرا، يرى وفدي أن التقرير كان ينبغي أن يركز على نحو أوسع على مسألة مكافحة الإرهاب الدولي وعلى طرق ووسائل تعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان. ونأمل أن يراعي الأمين العام هذه التعليقات والملاحظات في الأنشطة التي يضطلع بها وأن تنعكس في التقرير القادم.

السيد أردزونيكيدزي (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): النقاط الأساسية في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة تؤكد من جديد على نحو مقنع أن الأمم المتحدة المنظمة الدولية الشاملة الوحيدة، المجهزة على نحو أفضل من أي هيئة عالمية أخرى، لصياغة نُهج يتفق عليها ولحسم حالات النزاعات يمكنها أن توفر استجابات سليمة للتحديات العالمية التي تواجه المجتمع الدولي عند منعطف الألفية.

من هذا المنطلق يقدر الاتحاد الروسي إصلاحات الأمم المتحدة التي قدمها الأمين العام، والتي تستهدف، كما نرى، ترشيد آليات الأمم المتحدة لمواجهة احتياجات اليوم. إننا نؤيد القيام بهذه الإصلاحات التي تعزز الدعم الفعال للمنظمة بأسرها وتساعدها في تحسين فعاليتها في تناول التحديات العالمية الملحة.

ونشارك الأمين العام آرائه الخاصة بزيادة أهمية الدبلوماسية الوقائية. فقد أنشأ المجتمع الدولي ترسانة فريدة من الأدوات الدبلوماسية والسياسية التي ينبغي استخدامها لحل القضايا الدولية. وينبغي أن تستخدم هذه الترسانة على نحو فعال.

وحقيقة أن الأزمة التي حدثت في العراق في مطلع هذا العام حُسِمت بدقة بوسائل سياسية عن طريق الجهود المشتركة لبعض الدول ومن خلال المبادرات التي قدمها الأمين العام، توفر دليلا دامغا على أن الدبلوماسية النشطة البناءة يمكن أن تكون أكثر فعالية من الاعتماد فقط على القوة العسكرية.

إن مقترحات الأمين العام بشأن التعاون المتزايد بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي - بما في ذلك عن طريق تقوية المادة ٦٥ من الميثاق التي تتناول التعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن - وكذلك بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء في مجال الدبلوماسية الوقائية، تستحق التشجيع والدعم.

ولا تزال عمليات صون السلم أداة رئيسية لحل النزاعات وحالات الصراع بعد أن تستنفد جميع سبل الدبلوماسية الوقائية. ونعتقد أن المبادئ والمعايير الرئيسية التي تحكم عمليات صون السلم ينبغي أن تتضمن وجود تهديد حقيقي للسلم والأمن الإقليميين أو الدوليين، وضمان بأن مجلس الأمن سيضطلع بدور أساسي في تسوية جميع المسائل السياسية المتصلة بالعمليات وأولا وقبل كل شيء المسائل المتصلة بإمكانية استخدام القوة العسكرية.

نحن نطالب بزيادة تعزيز التفاعل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في أنشطة حفظ السلام،

بما يتفق مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وفي نفس الوقت، فإن دعم مثل هذا التعاون، ينبغي ألا يؤدي إلى تقويض الدور الأساسي للأمم المتحدة في هذا المجال البالغ الأهمية. ونرى أنه من الضروري أن نواصل وضع مفهوم لبناء السلم بعد انتهاء الصراع، كذلك فإن وضع المعايير والمبادئ التوجيهية العملية لإعادة تأهيل المجتمعات التي دمرتها الحروب، يمكن أن يعطي زخما لهذا المفهوم.

والجزاءات كأداة للإنفاذ الدولي تحتاج إلى نهج شديد التوازن. ونحن نشارك الأمين العام تماما في وجهات النظر التي أعرب عنها بشأن هذا الموضوع. وعندما يقرر مجلس الأمن فرض جزاءات ينبغي ألا تصبح هذه الجزاءات أداة لمحاربة نظام لأنه ببساطة لا يحظى بالقبول. من الضروري أن يكون هناك وضوح في الأهداف في كل مرة تفرض فيها الجزاءات وأن تتم الموافقة مقدما على الشروط والآليات المحددة تحديدا واضحا لرفع هذه الجزاءات أو لإمكانية تخفيفها تدريجيا. ينبغي ألا تكون الجزاءات سببا لمعاناة الشعوب. وينبغي ألا تكون سببا في زعزعة استقرار الحالة الاقتصادية سواء في البلد الذي فرضت عليه أو في المنطقة المحيطة.

ونرحب بالمحاولة التي قام بها الأمين العام لتحديد دور الأمم المتحدة في تناول المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بالمرحلة الراهنة للعولمة وآثارها الإيجابية والسلبية. واليوم أصبح من الواضح للجميع أنه لا يمكننا الاعتماد بصورة حصرية على عناصر السوق. فهناك حاجة إلى آليات تنظم على نحو معقول العمليات المالية والاقتصادية على المستويين الوطني والدولي.

ونرحب بحقيقة أن الأمم المتحدة أخذت موقع القيادة في العام الماضي في تحديد النهج لحل المشاكل القائمة بالأساليب الآتية: عقد اجتماع رفيع المستوى للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز داخل إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وإجراء حوار بين المسؤولين الحكوميين وأعضاء ينتمون إلى مجتمع رجال الأعمال، وممثلي المجتمع المدني حول الدور الذي تلعبه الصناعة في تأمين التنمية المستدامة، كما بدأت أساسا في إطار لجنة التنمية المستدامة؛ وعقد اجتماعات رفيعة المستوى من أجل استئناف الحوار بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية عن طريق الشراكة.

وكلما اقترب موعد انعقاد جمعية الألفية، أصبحت مسألة إعداد الموضوعات الأساسية التي ستناقشها الجمعية العامة أكثر إلحاحا. ومن الواضح أنه في ظل ظروف المرحلة الجديدة للأزمة المالية العالمية، يجب على ذلك المحفل أن يركز على كيفية وضع السبل الكفيلة بالتغلب على آثار الأزمة ومنع حدوث نكسات جديدة.

ومن بين أولوياتنا الأساسية، حقوق الإنسان، التي ينبغي أن تصبح مصدرا موحدا للتعاون الدولي على أساس المساواة في الحقوق. وصياغة هذا التعاون لمصلحة الأمن والديمقراطية والتنمية يعتمد على قدرة المجتمع الدولي واستعداده للتغلب على المعايير المزدوجة واعتبارات المنفعة السياسية والنهج الانتقائية. وكلما أسرعنا في تنفيذ هذه النهج، تمكننا على نحو أسرع من تبديد الأوهام التي ذكرها الأمين العام في تقريره ومفادها أنه يمكن خدمة مصالح الأغلبية بانتهاك حقوق الأقلية، ينبغي ألا يتحمل المجتمع الدولي حقيقة أن تلك الأوهام الخطيرة يمكن أن تكون في هذه الأيام أساسا لسياسات الدول في بعض أنحاء العالم.

ونشعر بالقلق لأنه نتيجة للعجز في الموارد المالية، كما يرد في ختام التقرير، فإن بعض العمليات الحيوية التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ستخفض أو ستؤجل في بعض الحالات. وبالنسبة لروسيا والبلدان الأخرى الأعضاء في رابطة دول الكمنولث المستقلة فإن الحتمية الإنسانية تستوجب أن تنفذ على نحو دقيق ودائم قرارات المؤتمر الإقليمي الذي عقد في جنيف لتناول مشاكل اللاجئين في جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا. ونعتقد أن مؤتمر جنيف نفسه وكذلك أنشطة متابعته ينبغي أن تضع مثالا للتعاون الدولي في حل المشاكل الإنسانية الحادة.

ونشارك مشاركة كاملة في الفكرة الواردة في التقرير ومؤداها أن النظام الدولي يجب أن يقوم على مبادئ القانون الدولي. وهذا يتفق تماما مع الفكرة الهامة القائلة بضرورة "الاستناد إلى قوة القانون لا إلى قانون القوة" A/53/PV.9 كما قال السيد ايغور ايفانوف وزير الشؤون الخارجية في الاتحاد الروسي في الجمعية العامة أثناء المناقشة العامة في هذه الدورة، والانتهاء من وضع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية خطوة هامة في ذلك الاتجاه.

نحن نؤيد تكثيف الجهود الجماعية تحت رعاية الأمم المتحدة، كما يوصي الأمين العام في تقريره، وذلك للعمل على منع تحول العناصر غير المدنية في المجتمع إلى عناصر عبر وطنية، أولا وقبل كل شيء في ميدان الاتجار بالمخدرات غير المشروعة، والجريمة المنظمة والإرهاب. وينبغي بذل جهود إضافية لتنفيذ القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمواجهة خطر المخدرات. ونأمل أن تتمكن الجمعية العامة في الدورة الحالية من اعتماد مشروع الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي الذي قدمه بلدي. والتقدم البناء في العمل على مشروع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية يدعو أيضا إلى التفاؤل.

ونلاحظ مع الارتياح أنه قد بدئ بنجاح بإدخال الإصلاحات المؤسسية في أنشطة منظومة الأمم المتحدة. وإنّا نعتقد أن التنفيذ المتكامل والواقعي لمجموعة الإصلاحات كلها، التي أطلق عنانها الأمين العام، سيحقق المزيد من فعالية عمل المنظمة، خصوصا أمانتها العامة، ومن هيكل التشغيل الذي يؤدي دورا هاما في الأنشطة اليومية العملية للأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد يعول الوفد الروسي على تبادل مثمر ومفصل في الآراء، في هذه الدورة، بشأن السلسلة الكاملة من الموضوعات المتعلقة بإصلاح سياسة موظفي المنظمة، وهو إصلاح آن أوانه منذ وقت طويل.

وختاما، إننا نود، مرة أخرى، أن نعرب عن القلق الذي أعلنه الأمين العام بوضوح، بشأن الوضع المالي للأمم المتحدة. إن استدامة الأزمة المالية، التي طال أجلها طولا مفرطا، لا تهدد فقط تنفيذ التفويضات والبرامج الجارية حاليا، التي اعتمدتها جميع الدول الأعضاء، ولكنها تقوض أيضا دور المنظمة وسلطتها في الساحة الدولية.

إن تقرير الأمين العام يبين بوضوح، بصفة عامة، أن لمنظمتنا المقدرة والآلية اللازمتين لتظل تؤدي دورها الفريد في التنسيق بين الجهود المشتركة للدول الأعضاء، في سبيل تعزيز السلم والأمن، ومواجهة التحديات الجديدة للبشرية في بداية الألفية الجديدة، والمضي قدما نحو آفاق جديدة من التعاون المتعدد الأطراف.

السيد شين غوو فنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): اسمحوا لي، في مستهل كلامي، أن أنقل امتنان وفد الصين إلى الأمين العام على التقرير السنوي الذي أعده عن أعمال المنظمة. إن وفد الصين قد قرأ التقرير كاملا، ما بين دفتيه. وأنتهز هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على الجهود التي لم تكل التي بذلها في العام الماضي في القيام بالمهام التي عهدت بها إليه هذه المنظمة، وفي تعزيز دور الأمم المتحدة. ونقدر كذلك الدور الهام الذي أداه في الأزمة، في مطلع هذا العام، حول التفتيش على الأسلحة العراقية، وفي تسهيل تسوية النزاعات الإقليمية في أفريقيا، وفي النهوض بإصلاح منظومة الأمم المتحدة، وفي مجالات أخرى عديدة.

إن الوضع الدولي، بصفة عامة، ظل مستقرا خلال العام الماضي، غير أن نزاعات جديدة قد طَفَت على السطح مرات عديدة. ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن تحديات جديدة نبتت باستمرار في المجالات السياسية، والاقتصادية، والمالية، والأمنية، وغيرها. ونحن نعتقد أن الأمن والتنمية، وهما الموضوعان الرئيسيان في عالم اليوم، ينبغي أن يكونا المهمتين الرئيسيتين لعمل الأمم المتحدة.

وخلال العام الماضي استمرت الأمم المتحدة في تأدية دور نشط في صيانة السلم والأمن العالميين. وبينما تلتزم المنظمة بحل النزاعات، فإنها أولت أيضا عناية كبيرة لاستكشاف أسبابها الجذرية وحسمها. وأفضل مثال على ذلك في هذا الصدد الاجتماعان الاثنان اللذان عقدهما مجلس الأمن على مستوى وزراء الخارجية، حول أسباب النزاعات، والنهوض بسلم دائم وتنمية مستدامة في أفريقيا. وأحرز أيضا تقدم في مجال نزع السلاح.

غير أنه من المزعج جدا، أن التجارب النووية في هذا العام والسباق الإقليمي في التسلح في جنوب آسيا قد أثارت تحديات خطيرة للسلم والأمن في تلك المنطقة وفي العالم بصفة عامة. ونحن نؤيد تماما الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره، والقائل بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تستمر في العمل، مع المجتمع الدولي، في سبيل تسهيل تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وصون النظام الدولي لمنع الانتشار النووي، وصيانة السلم والأمن والاستقرار في جنوب آسيا وفي العالم كله.

وعلى الرغم من أن البلدان النامية قد شددت مرارا وتكرارا على أن مسألة التنمية يجب أن تتصدر قائمة الأولويات، إلا أنه مما يقلقنا أن نرى أن الموارد الأساسية للأنشطة التشغيلية للأمم المتحدة آخذة في التناقص. وكما

يشير الأمين العام في تقريره، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية في العالم إلى مستوى لم يسبق له مثيل، إذ تبلغ الآن فقط ٠,٢٢ في المائة من إجمالي الناتج القومي للبلدان المتقدمة النمو، ومجرد ٠,١٩ في المائة للبلدان السبعة الأكثر تقدما في النمو. ولا يسعنا إلا أن نعرب عن القلق إزاء هذا التطور. ونأمل أن تظهر جميع البلدان المتقدمة النمو ما يجب من روح المسؤولية بشأن مسألة التمويل، وأن تقوم بتنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بهمة حقيقية، وأن تصل إلى الأهداف المتفق عليها بشأن الإسهامات الطوعية، في أقرب وقت ممكن.

إن إزالة الفقر مهمة رئيسية تواجه معظم البلدان النامية. ونحن نقدر أن المؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة قد جعلت من إزالة الفقر هدفا مشتركا بين مؤسسات التنسيق. وجهود الأمم المتحدة في مساعدة البلدان النامية على تحقيق التنمية المستدامة جديرة أيضا بالإطراء. وفي الظروف الجديدة، ينبغي أن تزيد الأمم المتحدة من جهدها في العمل على حل المشكلات التي تواجه البلدان النامية، خصوصا في مجالات دفع عجلة الاستثمار والنمو، ومواجهة تحديات العولمة، والقيام بالتصحيحات اللازمة، وتفادي نشوب الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. إن جميع هذه الجهود يمكن أن تسمى في الواقع "الدبلوماسية الوقائية"، التي كثيرا ما نتحدث عنها. ويمكن أن تساعد أيضا على استئصال السبب الجذري للنزاعات الإقليمية.

وخلال العام الماضي أحرزت الأمم المتحدة كذلك تقدما في مجال حقوق الإنسان. وساندت الحكومة الصينية أنشطة الأمم المتحدة في هذا الميدان، وشاركت فيها بنشاط، وهي قائمة بتعجيل مطرد لعملية تحسين الديمقراطية وسيادة القانون في البلد. ومنذ وقت غير طويل، قامت السيدة روبنسون، التي تشغل منصب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بزيارة ناجحة للصين. وهي مرتاحة للتقدم الذي أحرزته الصين في مجال حقوق الإنسان، وممتنة لتأييد الصين لعمل الأمم المتحدة في هذا المضمار. وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، وقعت الصين على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ووقعت الصين صباح اليوم على العقد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويدل ذلك على المساندة القوية من حكومة الصين لعمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

إن الأزمة المالية للأمم المتحدة هي أيضا موضوع عاجل آخر جدير باهتمامنا. وقد زاد تفاقم هذه الأزمة في العام الماضي. وأثرت هذه المشكلة ليس فقط تأثيرا خطيرا في العمليات اليومية للأمم المتحدة، بل أعاقت كذلك التوسع في إصلاح المنظمة. والحل النهائي هو أن يقوم المساهم الأكبر، بصفة خاصة، بالتحرك سريعا نحو تسديد المتأخرات عليه، بالكامل وبلا شروط. فليس لأية دولة عضو في الأمم المتحدة أي عذر للتنصل من مسؤولياتها إزاء المنظمة.

إن هذه الأوقات تتطلب إصلاح الأمم المتحدة بشكل معقول وملائم، كما تتطلع إلى ذلك العضوية العامة للمنظمة ككل. وعلى مدى السنة الماضية، اعتمدت الجمعية العامة قرارات تساند تدابير الأمين العام لإصلاح الأمانة، وقبلت بعض مقترحاته لإصلاح منظومة الأمم المتحدة. بيد أنه، على نحو ما أشار بذلك الأمين العام نفسه، إن الموافقة على هذه القرارات ليست هي نهاية عملية الإصلاح بل هي نقطة انطلاق الدول الأعضاء إلى استكشاف اتجاه إصلاح الأمم المتحدة. إن دورة الجمعية العامة هذه ستقوم،

من ناحية، بتتبع وثيق لتنفيذ تدابير الإصلاح التي اعتمدت فعلا، ومن ناحية أخرى، ستواصل النظر في بعض اقتراحات الإصلاح على المدى الطويل، التي قدمها الأمين العام. ويأمل وفد الصين أن تجرى دراسة جادة وكاملة لتلك المقترحات، على أساس مناقشات مفتوحة وواسعة النطاق.

إن الأمم المتحدة قد قامت برحلة مدهشة على مدى أكثر من نصف قرن. وبوصفها أهم منظمة حكومية دولية في العالم، لها أدوار فريدة، ولا غنى عنها، يجب أن تؤديها على المسرح الدولي، من سياسي واقتصادي. ويأمل الوفد الصيني أن تساعد مناقشة تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، الدول الأعضاء على استخلاص أفضل لدروس وتجارب هذا العمل، وعلى زيادة تحسين كفاءة المنظمة وتحديد مهامها الرئيسية، حتى تستطيع أن تدخل القرن الحادي والعشرين بمظهر جديد، وتقوم بإسهامات جديدة في صيانة السلم ودفع عجلة التنمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.